

شروط الأئمة السنية

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
للحافظ ابي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

ويليه

شروط الأئمة الخمسة

بخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي
للحافظ ابي بكر محمد بن موسى الخازمي

علاق عليهما الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري

عنيت بنشرهما

مكتبة الديار

جستار الدين القدسي

القاهرة . باب الخلق . درب سعادة . حارة الجداوى ١

(سنة ١٣٥٧ وحقوق الطبع محفوظة)

شروط الأئمة الستة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
للمحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

ويليه

شروط الأئمة الخمسة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي
للمحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي

علاق عليهما الأستاذ الشيخ محمد زاهد السكوثرى

عنيت بنشرهما

مكتبة القدسي

جسار الدين القدسي

القاهرة . باب الخلق . درب سعادة . حارة الجداوى ١

(سنة ١٣٥٧ وحقوق الطابع محفوظة)

﴿ ترجمة الحافظ أبي الفضل المقدسي ﴾

هو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسرائي المقدسي ذو
الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق .

ولد سنة ٤٤٨ للهجرة .

سمع بالقدس و بغداد و نيسابور و أصفهان و شیراز و الری و دمشق و مصر .

ومن مؤلفاته : أطراف الكتب الستة ، والأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في
النقط والضبط ، ورجال الشيخين ، وأطراف الغرائب والأفراد ، وجزء في
البسملة ، وصفوة التصوف ، وشروط الائمة الستة ، وغيرها .

تلقى مذهب أهل الظاهر من الحيدى ومذهب التصوف السالمى من ابن مت .
قال الذهبي كان من أسرع الناس كتاباة وأذكاهم وأعرفهم بالحديث وهو في
نفسه صدوق وله حفظ ورحمة واسعة والله يرحمه ويسامحه اهـ .

قال ابن عساكر : سمعت محمد بن اسماعيل الحافظ يقول : أحفظ من رأيت
ابن طاهر . وقال أبو زكريا بن منده : كان صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم كثير
التصانيف لازماً للأثر . (راجع طبقات الحفظ وميزان الاعتدال وشذرات الذهب
في أخبار من ذهب) .

وكان لا يرى الجهر بالبسملة في الصلاة ولا الثنوت في الفجر ولا التشهد بتشهد
ابن عباس ، ويرى كل ذلك من الناس على التي يريح النفس بخلافها أو غيرها أقوى
وأرجح عند أهل الصنعة .

مات في بغداد عند قدومه من الحج يوم الجمعة من ربيع الأول سنة ٥٠٧ هـ
عن ستين سنة . غفر الله له وأعلى منزلته في الجنة

﴿ ترجمة الحافظ الحازمي ﴾

هو الامام المتقن الحافظ السارع النسابة المبرز زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الحازمي - نسبة إلى جده .
ولدت سنة ثمان وأربعين وخمسة .

سمع بهمدان من أبي الوقت السجزي وشهد دار بن شبرويه وأبي زرعة طاهر ابن محمد بن طاهر المقدسي والحافظ أبي العلاء الهمداني ومعه بن الفاخر .

وقدم بغداد فسمع من أبي الحسين عبد الحق بن يوسف وعبد الله بن عبد الصمد العطار ، وبالموصل من الخطيب أبي الفضل الطوسي ، وبواسط من أبي طالب المحتسب ، وبالبصرة من محمد بن طلحة النالكي ، وبأصبهان من أبي الفتح عبد الله ابن أبي العباس الخرق وأبي العباس احمد بن أبي منصور أحمد الترك والحافظ أبي موسى المديني ، وبالحرمين والشام والجزيرة ، وله اجازة من أبي سعد السمعاني وأبي طاهر السلفي وأبي عبد الله الرضوي .

روى عنه : أبو عبد الله الديلمي وابن أبي جعفر والتمقي علي بن ماسويه المقرئ وأبو الحسن السعدي وغيرهم .

قال الديلمي : قدم بغداد وسكنها وتفق بها في مذهب الشافعي وجالس العلماء وتميز وفهم وصار من أحفظ الناس الحديث وأسأنيهم ورجاله مع زهد وتبذير ورياضة وذكر ، قال ابن النجار : كان ثقة حجة نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً . لازماً للخلة والتصنيف وبث العلم ، أدركه أجله شاباً . سمعت محمد بن محمد بن غثم الحافظ يقول : كان شيخنا الحافظ أبو موسى المديني يفتل أبا بكر الحازمي على عبد الغني المقدسي ويقول ما رأيت شاباً أحفظ منه .

وكان من الائمة الحفاظ العالمين بفقته الحديث ومعانيه ورجاله ، صنف في الحديث عدة مصنفات وأبلى عدة مجالس ، وكان كثير المحفوظ حاول المذاكرة ،

ينقلب عليه حفظ أحاديث الأحكام ، أُملى طرق الاحاديث التي في المهذب
وأُسندوها ولم يمتعه ، وصنف كتاب (الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار)
فريد في بابيه ، وكتاب (عجالة المبتدى في الأنساب) وكتاب (المؤلف
والمختلف في أسماء البلدان) وكتاب (تهذيب الاكمال للامير ابن ماكولا
وبيان أوهامه) وكتاب (الضعفاء والمجهولين) و (الفيصل في مشتبه النسبة)
وكتاب (شروط الائمة الحسة) وغير ذلك .

وكان يحفظ الاكمال في المؤلف والمختلف لابن ماكولا ومشتبه النسبة للازدى ،
وكان آية في الحفظ والذكاء ، ينظر في كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز
في علومهم ويبدى لهم بحزمه أوهاماً لاتدفع ، فهذا الامير ابن ماكولا وهو من أقر
له معاصروه ومن بعده بالامامة والنقد في علم الرجال ومعرفة المؤلف والمختلف ،
وكتابه (مستمر الاوهام) في الرد على الدارقطني وعبد الغنى الازدى والمطيب
البغدادي في ذلك يشهد بمبلغ صفة علمه ، وكل من أتى بعده عالة على كتابه الاكمال
وبقية كتبه ، ومع ذلك كله فقد أجاد الحازمي في تبيين أوهامه ، وفعل مثل ذلك
مع الحكماء ، والاصابة حليقة له في انتقاداته ، وهذا مما يستل به على اتقانوه براعته .
قال ابن النجار سمعت أبا القاسم المقرئ جازنا يقول وكان صالحاً : كان
الحازمي في رباط البديع وكان يسخل بيته في كل ليلة يطالع ويكتب إلى الفجر
فقال البديع لخادمه : لاتدفع اليه الآلة نوراً للسراج فلعله يستريح الآلة فلما جن
الليل اعتذر اليه الخادم بانقطاع البز فسخل بيته وصف قدميه ولم يزل يصلي
ويتلو إلى أن طلع الفجر ، وكان الشيخ خرج ليعلم خبره فوجده في الصلاة اه .
ولو عاش الحازمي للملأ الدنيا علماً ولكنه توفي في جمادى الاولى سنة أربع
وثمانين وخمسمائة وهو ابن ست وثلاثين سنة تقمده الله برضوانه .

عن تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي وطبقات الشافعية للناج بن السبكي
وشذرات الذهب لابن العماد ، وغيرها ملخصاً .

﴿ تراجم الأئمة الستة ﴾

﴿ الامام البخارى ﴾

(أولهم) إمام الأئمة وشيخ حفاظ الأمة أبو عبد الله محمد بن اسمعيل البخارى الفارسى رحمه الله . ولد ببخارى سنة أربع وتسعين ومائة ، وارتحل لطلب الحديث وتنقل في البلاد ، وابتدأ في تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف ، ولبث في تصديقه ست عشرة سنة بالبصرة وغيرها حتى أتمه ببخارى . ومات بخرتلك قرب سمرقند سنة ست وخمسين ومائتين .

ولاحظ الشمس بن طولون الدمشقى (بلغة القانع في طرق الصحيح الجامع) يستوفى الكلام على أسانيد الرواية اليه ، وكذا للسخاوى (عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع) .

﴿ الامام مسلم ﴾

(وثانيهم) الامام الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشبرى النيسابورى رحمه الله . ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وها توفى سنة إحدى وستين ومائتين ، جرد الصحاح ولم يتعرض للاستنباط ونحوه ، وفاق البخارى في جمع الطرق وحسن الترتيب .

ذكر الذهبي عن أبي عمرو حمدان : سألت ابن عقدة أيهما أحفظ البخارى أو مسلم ؟ فقال كان محد عالماً ومسلم عالم فأعدت عليه مراراً فقال يقع لحمد الغلط في أهل الشام وذلك لانه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويندكره في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين ، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العمل لانه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل اهـ . ومن شيوخه البخارى .

﴿الامام ابو داود﴾

(وثالثهم) الامام الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني رحمه الله . ولد سنة اثنتين ومائتين ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين ، قال الخطابي لم يصنف في علم الحديث مثل سنن أبي داود وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين اهـ . حدث عنه الترمذى والنسائى وكتب عنه احمد حديث العتيرة .

قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث : إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يوجد في بعضها ما ليس في الآخر اهـ . ومن أشهر رواة السنن عنه أبو سعيد بن الأعرابي وأبو علي الأؤلؤى وأبو بكر بن داسه .

﴿الامام الترمذى﴾

(ورابعهم) الامام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى الضرير رحمه الله . ولد سنة تسع ومائتين بترمذ وبها توفي سنة تسع وسبعين ومائتين ، قال ابن الأثير : في سنن الترمذى ما ليس في غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب اهـ . ومن شيوخه البخارى وأبو داود .

﴿الامام النسائى﴾

(وخامسهم) الامام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى رحمه الله . ولد في نسا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين ، قال الدارقطنى : خرج حاجلاً فمتحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال احملنى إلى مكة فحمل وتوفي بها ، وهو مدفون بين العنقا والمروة . وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة .

قال الذهبي : سئل بدمشق من فضائل ، ماوية فقال ألا يرضى رأساً برأس حتى
يفضل قال فما زالوا يدفعونه . . حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتموى
بها ، كذا في هذه الرواية إلى « مكة » وصوابه « الرملة » اهـ .

والذي عد من الأصول الخمسة هو المجنبى المعروف بسنن النسائي الصغير رواية
ابن السنن ، وأما رواية ابن حيويه وابن الأجر وابن قاسم فيقال لها النسائي
الكبير ، قال أبو جعفر بن الزبير : وما ينبغي التنبيه عليه أن روايات النسائي
تختلف اختلافاً كثيراً حتى قال شيخنا أبو علي الغافقي لولا أن الإجازة تشتمل
على جميعها لمساتصل السماع والقراءة ، ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائي
ولم يبين الرواية التي سمع أو قرأ فقد تجاوز في الذي ذكره تجاوزاً قاصداً في الرواية اهـ .
ومن شيوخه أبو داود والترمذي . ويروى عن الذهبي أنه كان يفضل على مسلم في
الحفظ . ذكر الذهبي أن النسائي قال دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها
كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله اهـ .

﴿ الإمام ابن ماجه ﴾

(وسادسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه - بتخفيف
الجيم وسكون الهاء - القزويني صاحب السنن والتفسير والتاريخ . ولد سنة ٢٠٩
سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته ، وأعلى ما عنده الثلاثيات وهي خمسة إلا أنها
بقرينة جبارة بن المغلس . ولابن ماجه رحلة إلى الري وإلى العراق والبصرة
والكوفة و بغداد وإلى الشام ومصر والحجاز لكتابة الحديث .

وأول من أدخل كتاب السنن له في عداد الأصول الستة هو الحافظ أبو الفضل
ابن ضاهر فقتابع أكثر الحفاظ على ذلك في كتبهم في الرجال والأطراف ، إلا
أنهم اختلفوا هل هو سادس الخمسة أم سادس السنة . وأما ما نظمته ابن الجوزي
في سلك الموضوعات من أحاديثه فتحو ثلاثين حديثاً ، وفعل مثل ذلك مع

الترمذى إلا أن ما فى ابن ماجه لا يقل من الضعيف الشديد فى ثلثى هذا المتدار ، وقد اشتهر أن الرجال الذين انفرد بهم ابن ماجه ضعاف وان كان بين الأحاديث التى انفرد بها صحاح ، ولله حافظ الشهاب البوصيرى (مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه) تسكلم فيه على كل اسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من صفة وحسن وضعف وغير ذلك ، وما سكت عليه فقيه نظر . ونصه على الضعف الشديد فى حديث ما كاف فى سقوطه من مقام الاحتجاج به سواء أنطلق بالوضع أم لم ينطق به .

وليس بتلليل من يرمى نقلة كتاب ابن ماجه بالتصحيح ، وأصح نسخة - فيما أعلم - تداولتها أيدي الحفاظ المتقنين من المقدسة وغيرهم طبقة بعد طبقة هى النسخة المحفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢) بدار السكتب المصرية .

توفى ابن ماجه يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان سنة ٢٧٣ .
رضى الله عن الجميع وأعلى منازلهم فى الجنة .

شروط الأئمة السنية

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

رضي الله تعالى عنهم

للمحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

المتوفى سنة ٥٠٧ هـ رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الامام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي رحمه الله تعالى :
 فان قيل إن كل واحد من هؤلاء الائمة الستة يعني البخارى ومسلماً وأبى داود
 والترمذى والنسائى وابن ماجه صنف كتاباً على حدة ولم يتفقوا على ما أخرج
 الاول من غير زيادة ونقصان فهل تجرى كلها مجرى واحداً فى الصحة أم تتباين
 فى المعنى ؟ .

(الجواب) إن بعض أهل الصنعة سألنى ببغداد عن شرط كل واحد من
 هؤلاء الائمة فى كتابه فأجبتهم بجواب أنا أذكره ههنا بعينه ورمته . قلت :
 أعلم أن البخارى ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال
 شرطت ان أخرج فى كتابى ما يكون على الشرط الفلانى ^(١) وإنما يعرف ذلك
 من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم . فاعلم أن شرط (البخارى
 ومسلم) أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته ^(٢) إلى الصحابي المشهور من غير
 اختلاف بين الثقات الاثبات ، ويكون اسناده متصلاً غير متطوع فان كان للصحابي
 راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك
 الراوى أخرجاه ، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخارى حديثهم لشبهة
 (١) يعنى سوى اشتراط الاق عند البخارى : والاكتفاء بالمعاصرة عند مسلم
 كما هو مشهور .

(٢) قال العراقى فى شرح الفقيه : ليس ما قاله ابن طاهر بجيد لان النسائى
 ضعف جماعة أخرجه لها الشيخان أو أحدهما . وموعد بسط ما هو الحق فى
 هذا الصدد فى شروط الحازمى فانتظره .

وقعت في نفسه أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة ^(١) مثل حماد بن سامة وسهيل
ابن أبي صالح وداد بن أبي هند وأبي الزبير والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم . جعلنا
هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم . فالتكلم في هؤلاء بملازيل
العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمداً عليهم تحرياً وأخرج مسلم
أحاديثهم بإزالة الشبهة ، ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم في سماعة من
أبيه فتميل صحيفة ترك البخاري هذا الأصل ^(٢) واستغنى عنه بغيره من أصحاب
أبيه ، ومسلم اعتمد عليه لما سير أحاديثه فوجده مرة يحدث عن عبد الله بن
دينار عن أبيه ومرة عن الأعشى عن أبيه ومرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث
فاته من أبيه فصح عنده أنه سمع من أبيه إذ لو كان سماعة صحيفة لكان يروى
هذه الأحاديث مثل تلك الأخر ، وكذلك حماد بن سامة إمام كبير مدحه الأئمة
وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه
ما ليس منه لم يخرج عنه معتمداً عليه بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة ،
وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد
وأبي عوانة وأبي الأحوص وغيرهم . ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعته من أصحابه
القدماء والمتأخرين رويوا عنه حديثاً لم يختلفوا عليه وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ
عنهم ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته .
فهذا الكلام فيما اختلفا فيه من إخراج أحاديث هؤلاء وما جرى مجراهم .

(١) بمعنى أن مرويات خاصة لهم ظهرت صحتها له بزوال الشبهة الطارئة ، يبحث
خاص فأنقذها ، لا بمعنى قبول جميع مروياتهم مطلقاً ، فن ظن أن مرويات رجال
أخرج عنهم الشيخان صحاح كلها فقد ظن باطلاً فكما لا تكون أحاديث سيئ
الحفظ كلها باطلة كذلك لا تكون أحاديث الثقة كلها صحيحة على ما يظهر من
سير مصنفهم .

(٢) قال الذهبي أخرج له البخاري استشهاداً ركان النسائي إذا حدث بحديث
سهيل هذا قال : سهيل والله خير من أبي الحيثم ويحيى بن بكير وغيرهما ، وكذلك
البخاري ملاّن من هؤلاء .

وأما (أبو داود) ^(١) فن بنده فان كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام :
 (القسم الاول) صحيح وهو الجليل المخرج في هذين الكتابين للبخارى ومسلم .
 فان أكثر ما في هذه الكتب شريح في هذين الكتابين ، والكلام عليه كالكلام
 على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه .

(والقسم الثاني) صحيح على شرطهم . حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي
 داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال
 الاسناد من غير قطع ولا إرسال ويكون هذا القسم من الصحيح فان البخارى
 قال أحفظ مائتي ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح ، ومسلم
 قال أخرجت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . ثم إنا رأيناها
 أخرجنا في كتابيهما ما اتفقا عليه وما انفردا به قريب عشرة آلاف ^(٢) تزيد
 أو تنقص فعلمنا أنه قد بقي من الصحيح الكثير إلا أن طريقه لا يكون كطريق
 ما أخرجه ^(٣) في هذين الكتابين فما أخرجه مما انفردوا به دونهما فانه من جملة
 ما تركه البخارى ومسلم من جملة الصحيح .

(والقسم الثالث) أحاديث أخرجهما للضدية في الباب المتقدم وأوردوها لقطعاً
 منهم بصحتها وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة .
 فان قيل لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم ؟ فالجواب من ثلاثة أوجه :

(١) ليس بقليل من يفضل كتاب النسائي الصغير على سنن أبي داود . لكن
 بالنظر إلى عدد الاحاديث التي انتقدها ابن الجوزي من بين أحاديث الكتب
 الستة يكون أبو داود مقدماً على النسائي ثم الترمذي وابن ماجه . رجع آخر
 تعقبات السيوطي .

(٢) لكن ماسوى المكرر من الاحاديث المسندة في صحيح البخارى نحو
 ألفين وستمائة واثنين . وفي صحيح مسلم نحو أربعة آلاف حديث فها هو مشهور .
 (٣) يهتج جملة وإلا فلا يصح هذا الكلام لانه يوجد فيما سواهما ما يفضل على
 ما فيها لاسباب وملاسات تذكر في شرح أحاديث الاحكام . راجع الباب
 الاخير من (الاتصاف والترجيح) لسبط ابن الجوزي .

(أحدها) رواية قوم طلبوا حجة جاجهم بها فأوردوها ولم ينسبوا سقوطها لتزول الشبهة .
 و (الثاني) أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم رضي الله عنهما على ظاهر
 كتابيهما من التسمية بالصحة فإن البخاري قال ما أخرجت في كتابي إلا ما صح
 وترك من الصحيح لحال الطول . ومسلم قال ليس كل حديث صحيح أو دعيته هذا
 الكتاب وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه ^(١) ، ومن بعدهم لم يقولوا ذلك ، فانهم
 كانوا يخرجون الشيء وضده .

و (الثالث) أن يقال لقائل هذا الكلام رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون
 أدلة انضمام في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهم ^(٢) هذا كفعل
 الفقهاء والله أعلم .

وأما أبو عيسى (الترمذي) رحمه الله فكتباه وحده على أربعة أقسام : قسم
 صحيح مقطوع ^(٣) به وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم ، وقسم على شرط الثلاثة
 دونهما كما بينا ، وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علمه ولم يغفل ، وقسم رابع أبان
 هو عنه فقال ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء ^(٤) وهذا شرط
 واسع ، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به تحتج أو عمل بتوجيه عام
 أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح ، وقد أراح عن نفسه الكلام فإنه شفي في
 تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه . وكان من طريقه رحمة الله عليه

(١) المراد إجماع شيوخه وإلا فأتين الإجماع في مواطن الخلاف .

(٢) يعني أبا داود والنسائي .

(٣) إفادة خبر الآحاد غير المحفوف بالقرائن للتقطع مذهب شاذ يذهب إليه
 المصنف لسكونه ظاهرياً .

(٤) هذا يذكرنا صفيح المجد بن تيمية في (منتقى الأخبار) حيث جمع فيه
 كل ما تمسك به فقيه من الفقهاء بل ترك الكلام على تلك الأحاديث تصحيحاً
 وتضعيفاً باعتبار أن ذلك بالنظر إلى ما يظهر للناقد لا بالنسبة إلى ما في نفس الأمر ،
 وقد أحسن صنعا في ذلك لاختلاف شروط قبول الأخبار عند المجتهدين فما
 يصححه هذا قد يضممه ذاك . ولم يشرح « منتقى الأخبار » بعد على ما صح
 مصنفه فالشروح الموجودة بالأيدي اليوم مغربة فيما يشرق فيه المصنف .

أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صحح الطريق اليه وأخرج من حديثه في المكتب المصباح فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق اليه كالطريق الاول وإن كان الحكم صحيحاً ، ثم يتبعه بأن يقول « وفي الباب عن فلان وفلان » ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر . وقد يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة^(١) والله أعلم .

قال السائل فإن الحاكم أباعبدالله النيسابوري الحافظ ذكر في كتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الاكلیل) شرطاً على غير هذا النحو .

قلت نعم أخبرناه أبو بكر أحمد بن علي الأديب الشيرازي بنيسابور قال قال أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ القسم الاول من المتفق عليها اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الاولى من الصحيح ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان فثقتان ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان فثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواية من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة . فهذه الدرجة الاولى من الصحيح .

(الجواب) ان البخاري ومسلم لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك ، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن . ولعمري إنه شرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في السكتانيين جميعاً فمن ذلك في الصحابة أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي « يذهب الصالحون أولاً فأولاً - الحديث » وليس لمرداس راو غير قيس . وأخرج هو ومسلم حديث المسيب ابن حزن في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد . وأخرج البخاري حديث

(١) وقد أوردنا فيما كتبناه على شروط الحازمي ما يشفي غلة الباحث من شرح ابن رجب وغيره في هذا البحث وما يليه فانظره .

الحسن البصري عن عمرو بن تغلب « أتى لأعطي الرجل والذي أديع أحب إلي - الحديث » ولم يرو عن عمرو غير الحسن هذا في أشياء عند انبعاثي على هذا النوع ، وأما مسلم فانه أخرج حديث الأغر المزني « إنه ليغان على قلبي » ولم يرو عنه غير أبي بردة . وأخرج حديث أبي رفاع المدوي ولم يرو عنه غير حميد بن هلال المدوي . وأخرج حديث رافع بن عمرو النفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت . وأخرج حديث ربيعة بن كعب السلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن . هذا في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر ^(١) لتعلم أن القاعدة التي أسسها منتقضة لا أصل لها ، ولو اشتغلنا بقتض هذا الفصل الواحد في التابعين وأتباعهم وإن روى عنهم إلى عصر الشيخين لأراني على كتابه المدخل أجمع إلا أن الاشتغال بقتض كلام الحاكم لا يفيد فائدة وله في سائر كتبه مثل هذا الكثير عفا الله عنا وعنه .

وأما الامام الحافظ المنقذ أبو عبد الله محمد بن اسحق بن منده فأشار إلى نحو ما ذكرناه وخلاف مارسه الحاكم . أخبرنا أبو عمرو عبد الوهاب بن أبي عبد الله ابن منده قال قال أبي « من حكم الصحابي أنه إذا روى عنه تابعي واحد وإن كان مشهوراً مثل الشعبي وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً واحتج به وعلى هذا بنى محمد بن اسمعيل البخاري ومسلم بن الحجاج كتابيهما الصحيحين إلا أحرفاً تبين أمرهما فأما الغريب من الحديث كحديث الزهري وقادة وأشباههما من الأئمة من يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسعى غريباً فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة اشتركوا في حديث يسمى عزيزاً فإذا روى الجماعة عنه حديثاً سمي مشهوراً » . فاستثنى أبو عبد الله بن منده أحرفاً وهو هذا النوع الذي أشرت إليه فقد صح لديك بيان مقاديرته اليك والله أعلم بالصواب .

(١) وعلى نور هذا البيان أبان الحازمي الحق في كتابه فكان من واجبه أن ينوه بفضل المصنف عليه لكنه لم يفعل .

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الاندلسي^(١) قال سمعت أبا محمد علي بن أحمد بن سعيد^(٢) الحافظ النقيه وقد جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما وذكر أن سعيد بن السكر اجتمع اليه يوماً قوم من أصحاب الحديث فقالوا له ان الكتب في الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء تقتصر عليه منها فسكت ودخل إلى بيته فأخرج أربع رزم ووضع بعضها على بعض وقال هذه قواعد الاسلام كتاب مسلم وكتاب البخاري وكتاب أبي داود وكتاب النسائي .

سمعت الامام أبا اسمعيل عبد الله بن محمد الانصاري^(٣) بهراة وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه فقال كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس .

رأيت علي ظهر جزء قديم بالرى حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بخاموش قال أبو زرعة الرازي طالعت كتاب أبي عبد الله (بن ماجه) فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء^(٤) وذ كر قريب بضعة عشر أو كلاماً هذا معناه . ورأيت بقزوين له تاريخاً على الرجال والامصار من عهد الصحابة إلى عصره وفي آخره بخط جعفر بن ادريس صاحبه : مات أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المعروف يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين وسمعه يقول ولدت في سنة تسع ومائتين . ومات وله أربع وستون

(١) هو الحميدي الظاهري صاحب « الجمع بين الصحيحين » وهو الذي جذب المصنف الى مذهب أهل الظاهر . (٢) هو ابن حزم ولم يجعل لكتاب ابن ماجه ولا لكتاب الترمذي شأناً حيث كان يحولهما كما سيأتي .

(٣) هو ابن مت ، وهو الذي أمال المصنف الى التصوف السامى المعروف .

(٤) الذي نقله ابن الجوزي من أحاديثه في سلك الموضوعات نحو ثلاثين

حديثاً أقل ما يقوله الناقض فيها إنها بالغة الضعف بل أغلبها موضوع .

سنة وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله .
 أخبرنا أبو زيد واقد بن الخليل القزويني الخطيب بالري أنبأنا والدي الخليل
 ابن عبد الله الحافظ في كتاب قزوين قال أبو عبد الله محمد بن يزيد يعرف
 بمناجحه مولى ربيعة له سنن وتفسير وتاريخ وكان عارفاً بهذا الشأن ارتحل إلى
 العراقين البصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث
 مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين .

أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن طاهر النخعي الفقيه قدم علينا الري حاجاً
 أنبأنا علي بن محمد بن نصر الدينوري حدثنا القاضي أبو الحسن علي بن
 الحسن بن محمد المالكي حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن أحمد حدثني أبو
 بكر محمد بن اسحق ثنا الصولي قال سمعت أبا يحيى زكريا بن يحيى الساجي يقول :
 كتاب الله عز وجل أصل الاسلام وكتاب السنن لأبي داود عهد الاسلام .

أخبرنا أبو القاسم علي بن عبد العزيز الخشاب بنيسابور أنبأنا محمد بن عبد الله
 البيع فيما أذن لنا قال سمعت أبا سليمان الخطابي يقول سمعت اسمعيل بن محمد الصفار
 يقول سمعت محمد بن اسحق الصفغاني يقول أئلين لأبي داود السجستاني الحديث
 كما أئلين لداود عليه الصلاة والسلام الحديث .

أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي منأولة أنبأنا أبو بشر عبد الله
 ابن محمد بن محمد بن عمرو حدثنا أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الادريسي الحافظ
 قال : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ الضري أحد الأئمة الذين يقتدى
 بهم في علم الحديث صنف كتاب الجامع والتواريخ والعمل تصنيف رجل عالم
 متقن كان يضرب به المثل في الحفظ . قال الادريسي سمعت أبا بكر محمد بن أحمد
 ابن محمد بن الحارث المروزي الفقيه يقول سمعت أحمد بن عبد الله بن داود المروزي
 يقول سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول كنت في طريق مكة وكنت
 قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا فلان
 فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي وحملت معي في محلي جزءين كنت ظننت

أنهما الجزآن اللذان له فلما ظفرت به وسألته أجابني إلى ذلك فرأى البياض في
يدي فقال أما تستحي مني قلت لا وقصصت عليه القصة وقلت أحفظه كله فقال
اقرأ فقرأت جميع ماقرأ على الولاء فلم يصدقني وقال استظهرت قبل أن تحييني فقلت
حدثني بغيره فقرأ على أربعين حديثاً من غرائب حديثه ثم قال هات إقرأ فقرأت
عليه من أوله إلى آخره كما قرأ ما أخطأت في حرف فقال لي ما رأيت مثلك .
أخبرنا أبو بكر الاديب أنبأنا محمد عبد الله البسيع اجازة قال سمعت أبا الحسن
أحمد بن محبوب الرمي بمكة يقول سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب (النسائي)
يقول لما عزمت على جمع كتاب السنن استعذرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ
كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من
الحديث كنت أعلو فيه عنهم . سألت الامام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني
بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه فقلت إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه
فقال يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم .
قرأت على أبي القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني بنيسابور أخبركم أبو عبد
الرحمن محمد بن الحسين السلمي الصوفي فيما أذن لك قال سألت أبا الحسن علي بن
عمر الدارقطني الحافظ فقلت إذا حدث محمد بن اسحق بن خزيمة وأحمد بن شعيب
النسائي حديثاً من تقدم منهما ؟ قال : النسائي لأنه أسند ، على اني لا أقدم على
النسائي أحداً وإن كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير ، وقال سمعت أبا طالب
الحافظ يقول من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي كان عنده حديث
ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة .
سمعت أبا زكريا الحافظ يقول سمعت عمي أبا القاسم الحافظ يقول سمعت
أبي الامام الحافظ أبا عبد الله بن منده يقول ما رأيت في اختلاف الحديث
والاقتان أحفظ من أبي علي الحسين بن علي بن داود اليزدي النيسابوري .

ثم وكل بحمد الله وعونه وصلواته على نبينا محمد وآله وصحبه وعترته وسلم تسليماً كثيراً .

شروطنا العشرة

بختاري - وسلم رأبي راود والتمضي ربي

رضى الله تعالى عنهم

للحافظ ابي بكر محمد بن موسى الحازمي

المتوفى سنة ٥٨٤ رجه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قل الشيخ الحافظ زين الدين أبو عبد الله^(١) محمد بن موسى الحازمي الهمداني رحمه الله من لفظه : الحمد لله الذي اختار لنا الاسلام ديناً وأزده وأظهره على الدين كله وآثره وجهه حصناً حصيناً ومنهياً لا يدرس مناره ولا تلمس آثاره . وصلى الله على محمد النبي المبعوث من أظهر المراتب والختار من أظهر المناسبات وعلى آله وصحبه ذوى السوابق والمناقب .

أما بعد فقد سألتني - وقلتك الله لا كتساب الخيرات وجنبي وإياك موارد الحسكات - أن أذكرك شروط الأئمة الخمسة^(٢) في كتبهم المعتمد على نقلهم

(١) هكذا في الأصل ، وفي الذهبي وغيره « أبو بكر » وهو المشهور .
(٢) أول من ألف في شروط الأئمة - فيما نعلم - هو الحافظ أبو عبد الله محمد ابن اسحاق بن منده المتوفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . وقد ألف جزءاً سماه (شروط الأئمة في القراءة والسمع والمناولة والاجازة) ثم الحافظ محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة سبع وخمسمائة ألف جزءاً سماه (شروط الأئمة الستة) وهما موضع أخذ ورد . ثم أتى الحافظ البارع الحازمي فألف هذا الجزء وأجاد وهو جهم العلم جليل القوائد على صغر حجمه يفتح للطلوع عليه أبواب السبر والفحص وينبئهم على نسكت قلما ينتبه إليها .

قال أبو الفضل بن مناهر المقدسي في جزء شروط الأئمة المذكور : إعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطت أن أخرج في كتابي مما يكون على الشرط التالي : وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم اهـ . يعني غير ما هو معروف من الخلاف بين الشيخين في الاكتفاء بثبوت المعاصرة بين الراوي وشيخه بعد كونهما ثقتين كما هو عند مسلم أو اشتراط ثبوت الثاني بينهما مع ذلك كما هو عند البخاري . وقال النووي ليس للشيخين شرط في كتابيهما ولا في غيرهما اهـ .

وحكمهم : أبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المنيرة بن الاشعث بن
برزخ به الجعفي مولا هم البخارى . وأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى .
وأبى داود سليمان بن الاشعث بن اسحاق بن بشر بن شداد بن عمرو بن عمران
الازدى السجستانى . وأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى . وأبى عبد
الرحمن أحمد بن شبيب النسوى رحمهم الله عز وجل (١) وما قصده وغرض كل

(١) جرى المصنف فى ذكرهم على ترتيب وفياتهم ، وهم أصحاب الاصول الخمسة
المعروفة بين المحدثين ، ولم يجعل بينها الموطأ لاندماج أحاديثه فيها إلا ما قل
ولا سأن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها ، حتى قالوا إن كل من انفرد ابن ماجه
بالرواية عنه فهو ضعيف ، وإن كان بين زوائد ابن ماجه من الاحاديث صحيح .
وعند رزين بن ميمونة العبدري فى (جامع الصحاح) الاصول ستة مع الموطأ
وتابعه ابن الاثير فى (جامع الاصول) وابن طاهر جعل الاصول أيضاً ستة إلا
أنه ذكر ابن ماجه سادس ستة وترك الموطأ لما سبق وتابعه عبد الغنى المقدسى
فى السكال وأصحاب كتب الاطراف والمتأخرون . ولا كلام فى تفضيل أحاديث
الصحيحين على أحاديث من بعدهما باعتبار الصحة من حيث الجملة وإن كان يوجد
غيبا سواهما ما يفضل على ما فيها حيث تتوفر أسباب الترجيح ، ومنهم من جعلهما
فى مرتبة واحدة والجمهور على تفضيل أحاديث البخارى المسندة على أحاديث مسلم جملة ،
وإن كان يفضل مسلم على البخارى فى حسن السياق وجودة الترتيب والقصر على
الاحاديث المسندة ، قال الذهبي فى تذكرة الحفاظ عند ترجمة الحافظ أبى الوليد
حسان بن محمد النيسابورى : قال الحاكم سمعت أبى الوليد يقول قال أبى أى كتاب
تجمع قلت أخرج على كتاب البخارى قال عليك بكتاب مسلم فإنه أكثر بركة
فإن البخارى كان ينسب إلى اللفظ قال ابن الذهب ومسلم أيضا منسوب إلى اللفظ
والمسألة مشككة اهـ . يشير إلى ما وقع بين البخارى وشيخه محمد بن يحيى الذهبى
حين قدم البخارى نيسابور وسأله عن اللفظ فقال القرآن كلام الله غير مخلوق
وأعمالنا مخلوقة قال أبو حامد الشرقى سمعت الذهبى يقول القرآن كلام الله غير
مخلوق ومن زعم «لفظى بالقرآن مخلوق» فهو مبتدع لا يجلس اليانا ولا نكلم من
يذهب بعد هذا إلى محمد بن اسمعيل . فانقطع الناس عن البخارى إلا مسلم بن
الحجاج وأحمد بن سامة . وبعث مسلم الى الذهبى جميع ما كان كتب عنه على ظاهر

واحد منهم في تأسيس قاعدته وتمهيد مرامه ، وذكرت أن بعض الناس يزعم أن شرط الشيخين أبي عبد الله الجعفي وأبي الحسين القشيري أن لا يخرجوا إلا حديثاً سمعاه من شيخين عدلين وكل واحد منهما رواه أيضاً عن عدلين كذلك إلى

جمال وقال الذهلي لا يساكني محمد بن اسمعيل في البلد فيخشى البخاري على نفسه وسافر منها ، ومسلم لم يخرج بعد ذلك لا عن الذهلي ولا عن البخاري ، وأما البخاري فأخرج حديث الذهلي في صحيحه مع ما جرى بينهما إلا أنه كان يقول حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد ينسبه إلى جده أخذاً بعلمه ودفعاً لما يتوهم من أن شيخه يحق في دلمته لو صرح باسمه . ولا اشكال في المسألة لأن الحق كاذب .

بجانب الشيخين في مسألة اللفظ وان تمصبوا عليهما ، ومن أشرف على سير المسألة بعد محنة الامام أحمد يرى مبلغ ما عتري الرواة من التشدد في مسائل يكون الخلاف فيها لفظياً ، وعلى تقدير عده حقيقةا يكون المغص في جانبهم حتماً في نظر البرهان الصحيح فليتهم لم يتدخلوا فيما لا يعينهم واشتغلوا بما يحسنونه من الرواية ولو فعلوا ذلك لما امتلأت بطون غالب كتب الجرح بمجروح لا طائل تحتها كقوطم فلان من الواقعة الملمونة أو من اللفظية الضالة أو كان ينفي الحد عن الله فنقيناه أو لا يستثنى في الايمان فرجى ضال أو جهى في غير مسألة الجبر والخلاود ونحوهما أو كان لا يقول الايمان قول وعمل فتركناه أو ينسب إلى الفلسفة أو الزنقة لمجرد النظر في الكلام أو ينظر في الرأي ونحو ذلك مما لبسطه موضع آخر .

ومن أخطر العلوم علم الجرح والتعديل ، وفي كثير من الكتب المؤلفة في ذلك غلو واسراف بالغ ، ويظهر منشا هذا الغلو ما ذكره ابن قتيبة في « الاختلاف في اللفظ » ص ٦٢ ولا يخلو كتاب ألف بعد محنة الامام أحمد في الرجال من البعد عن الصواب كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بامعان . قال الرامهرمزي في (الفاصل بين الراوى والواعى) وليس للراوى المجرد أن يتعرض لما لا يكمل له فان تركه ما لا يعنيه أولى به وأعذر له وكذلك كل ذى علم ، فكان حرب بن اسمعيل السيرجاني (يبنى الكرماني صاحب المسائل عن اسحق وأحمد) قد اكتفى بالسماع وأغفل الاستبصار فعمل رسالة سماها (السنة والجماعة) تعجرف فيها ، واعترض عليها بعض الكتبة من أبناء خراسان ممن يتعاطى الكلام ويذكر بالرياسة فيه والتقدم فعصف في ثلب رواية الحديث كتاباً يلقط فيه كلام يحيى بن معين وابن المديني ومن كتاب التذليل

أن ينصل الحديث على هذا القانون برسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) ولم يخرجوا
 للسكرابسي وتاريخ ابن أبي خيثمة والبخاري ما شنع به على جماعة من شيوخ
 العلم خلط الغث بالسمين والمورق بالظنين . . . ولو كان حرب مؤيداً مع الرواية
 بالفهم لأمسك من عنائه ودراً ما يخرج من لسانه واسكنه ترك أولاهها فأمكن
 القادة من رملها . . . ونسأل الله أن يثمننا بالعلم ولا يجعلنا من حملة أسفاره
 والاشقياء به انه واسع لطيف قريب مجيب اه . آمين .

(١) وما ثبت بهذه الطريقة من الحديث يسميه أهل المصطلح (العزيز) لقلة
 وجوده أو لقوته كحديث (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده
 وولده) أخرجه الشيخان من حديث أنس وأبي هريرة ودواه عن أنس فتادة
 وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن فتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز
 اسماعيل بن علية وعبد الوارث ودواه عن كل جماعة ، وذهب ابن علية ابراهيم
 ابن اسماعيل وجماعة من النظار كأبي علي الجبائي ومن تابعه من منأخرى المعتبرة
 إلى أن هذا شرط للمصحيح استدلالاً بما روى ابن شهاب الزهري عن قبيصة بن
 ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتبس أن تورث فقال ما أجده لك في كتاب
 الله شيئاً وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئاً ثم سأل
 الناس فقام المغيرة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها المدس
 فقال له هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسleme بمثل ذلك فأنتهذه لها أبو بكر
 رضى الله عنه ، وبما رواه أبو أنسرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سام على عمر من
 وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر في أثره فقال لم رجعت ؟
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إذا سام أحدكم ثلاثاً فلم يجب
 فليرجع) قال لتأتيني على ذلك بيينة أو لأفعلن بك فجيأنا أبو موسى منتقماً
 لونه ونحن جلوس فقلنا ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال فهل سمع أحد منكم فقلنا نعم
 قلنا سمعنا فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره ، وقياساً للرواية على
 الشهادة ، وإليه يومئ من جعل الفرد منكراً وشاذاً مطلقاً من المحدثين كالبرديجي
 وغيره ، وأدلة الجمهور في رد تمسكهم مستوفاة في أصول النقة . وأما عدم كون
 النصيبين على هذه الشريطة فتأبقت قلعاً بحجج أقامها المصنف وستأتي : وإن
 توهم خلاف ذلك جماعة كالخامس والبيهقي وأبي بكر بن العربي وابن الأنير ، وأبو
 بكر بن العربي بعد أن وافقهم في أن ذلك شرط البخاري رد لزوم اشتراط ذلك
 في شرحه على الموطأ .

حديثاً لم يعرف إلا من جهة واحدة أو لم يروه إلا راو واحد وإن كان ثقة .
 فأعلم وفقاً لله تعالى أن هذا قول من يستطرف أطراف الآثار ولم يلج تيار الاخبار
 وجعل مخارج الحديث ولم يمتز على مذاهب أهل التحديث . ومن عرف مذاهب
 الفقهاء في انقسام الاخبار إلى المتواتر والآحاد ووقف على اصطلاح العلماء في
 كيفية مخرج الاسناد لم يذهب إلى هذا المذهب وسهل عليه المطلب ، ولعمري
 هنا قول قد قيل ودعوى قد تقدمت حتى ذكره بعض أئمة الحديث في مدخل
 السكتابين . أنبأنا أبو محمد عبد الخالق بن عبد الوهاب بن محمد المالكي أنبأنا زاهر
 ابن أبي عبد الرحمن المستملي أنبأنا أحمد بن الحسين الخسرو جردى أنبأنا الحاكم
 أبو عبد الله النيسابوري قال : والصحيح من الحديث ينقسم على عشرة أقسام
 خمسة منها متفق عليها وخمسة مختلف فيها :

(فالقسم الأول من المتفق عليها) اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى
 من الصحيح . وثالثه الحديث الذى يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن الرسول
 صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن
 الصحابة وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتمعن المشهور
 وله رواية ثقت من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم حافضاً متقناً
 مشهوراً بالمدالة في روايته فهذه الدرجة الأولى من الصحيح ^(١) والاحاديث المروية
 بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث .

(١) قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المسمى في كتابه (شروط الأئمة
 الستة) إن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك
 والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن . ولعمري أنه
 لشرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التى أسسها
 الحاكم منتقضة في السكتابين جميعاً . وأصاب ابن طاهر في هذا التعقب وإن لم
 يصب هو أيضاً فيما قدره شرطاً لهما ، قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الفتيته
 في علوم الحديث عند ذكر مراتب الصحيح : قال محمد بن طاهر في كتابه في
 شروط الأئمة شرط البخارى ومسلم أن يخرج الحديث المجتمع على ثقة نقلته إلى

(والقسم الثاني من الصحيح المتفق عليها) الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواد الثقات الحفاظ إلى الصحابي وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد، ومثاله

الصحابي المشهور وليس ما قبله بحديث صحيح لان النسائي ضعف جماعة أخرجه لهم الشيخان أو أحدهما اه . قال البدر البيني : في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين وهو محمول على أنه لم يثبت جرحهم بشرطه فان الجرح لا يثبت إلا مفسرا مبين السبب عند الجمهور ومثل ذلك ابن الصلاح بمكرمة واسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمر بن مرزوق وغيرهم قال واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم قال وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يقبل إلا إذا فسر سببه قلت قد فسر الجرح في هؤلاء ، وذكر الجرح فيهم ثم قال وقد ضمن الدارقطني في كتابه المسمى بالاستدراك والمتبوع على البخاري ومسلم في مائتي حديث فيهما ، ولأبي مسعود الدمشقي (صاحب الاطراف) استدراك عليهما وكذا لأبي علي الغساني في تقييده اه . وأما شرح الكتابين في الاجابة عما أورد هؤلاء ووفوا حق البحث والتحصيل جزاهم الله عن العلم خيرا .

ولا يخفى أن الحاكم إنما جعلهما في أعلى مراتب الصحة على حد سواء باعتبارهما أنهما على هذه الشريطة وليس الامر كذلك ، وابن الصلاح ومن تابعه من المتأخرين أخذوا من ذلك أن ما اتفق على إخراج الشيخان فهو في أعلى مراتب الصحة ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ، وهكذا من غير نظر إلى الشرط الذي اشترطه الحاكم . قال إمام كمال الدين بن الهمام هذا تحكم لا يجوز التقليد فيه إذ الأصحية ليست إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها فان فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكيم اه . وهو كلام متين تنبئه عليه المحققون من بعده وسنأتي ببقية كلامه في موضع آخر ، ولا يهولك امتعاض بعض أصحاب الكناشات من أهل عصرنا من هذا الكلام دون تمحيص للبحث ، وستجد في هذا الكتاب ما يشفي غلتك من غير إجهاد ، قال الزين العراقي في شرح ألفيته « وحيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح فإدراكهم فيما ظنوا لنا عملا بظاهر الاسناد لأنه مقطوع بصحته في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة وهذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافا لما قال إن خبر الواحد يوجب العلم كحسين الكرايسي وغيره وحكاه ابن الصباغ في العدة عن قوم

حديث عروة بن مضر بن الطائي أنه قال (أتيت النبي ﷺ وهو بالمزدلفة)
الحديث ، وهذا الحديث من أصول الشريعة مقبول متداول بين فقهاء الفريقين
من أصحاب الحديث . قال القاضي أبو بكر الباقلاني انه قول من لا يحصل علم
الباب انتهى . نعم إن أخرجه الشيخان أو أحدهما فاختيار ابن الصلاح القطع
بصحته وخالفه المحققون ، وكذا قوهم هذا حديث ضعيف فإدخالهم لم يظهر لنا
فيه شروط الصحة لأنه كذب في نفس الامر لجواز صدق الكتاب وإصابة
من هو كثير الخطأ اهـ . « وكلام ابن الصلاح على ضعفه إنما هو فيما لم ينتقده
أحد من الحفاظ مما في الكتابين وفيما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما جاء في
الكتابين موصولا ، وأما الاحاديث المقطوعة في صحيح مسلم والاحاديث
المعلقة والموقوفة في صحيح البخاري فليست بمرادة هنا ، وينظر كلام ابن
الصلاح الى سد باب انتصحيح والتضعيف لاهل الاعصار المتأخرة . قال ابن
الصلاح تندر في هذه الاعصار الاستقلال بادرارك الصحيح بمجرد الاسانيد
لانه مامن إسناد الا وفيه من اعتمد على كتابه غاريا عن الاتقان فاذا وجدنا فيما
يروى من أجزاء الحديث وغيره حديثا صحيح الاسناد ولم نجده في أحد الصحيحين
ولاً في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمد عليهم فلا نتجاسر على حزم
الحكم بصحته اهـ . لكن استمر بعده أفراد من حفاظ الحديث على التصحيح
والتضعيف في أحاديث على خلاف ما ذكره النقاد المتقدمون في تلك الاحاديث
فتذرع بذلك أناس ليسوا في العير ولا في النقيير الى الكلام في مراتب الاحاديث
كلها من جديد . وهذا تخط معيب فمن الواجب على أهل العلم في كل عصر قمع
أمثال هؤلاء بمقامع من الحجج . وأنى لمن تأخر بمآت من السنين عن أهل القرون
الفاضلة أن يستدرك عليهم ا و غاية ما يمكن للمجتهد في الحديث في القرون
الاخيرة معرفة مراتب الحديث كمعرفتهم بها لأن يصحح ماضعه أو يضعفه
ما صححه أو يثبت ما لم يثبتوه . وليست الطرق في كتب لم يتحملها أهل العلم
بشرطه في عهد المتقدمين مما يحمل للحديث مرتبة فوق ماله في نقد المتقدمين .
وقد جئت الصحف ووقعت الاقلام في تصحيح ماضح في القرون الاول من عهد
التدوين والا لكانت الامة ضلت عن سواء السبيل . وليست للحديث نوازل
لا تنتهي الى انتهاء حياة البشر في الدنيا حتى يكون شأن المجتهد فيه ك شأن المجتهد
في الفقه بل قصارى ما يعمل المحدث حفظ المروى ومعرفة وصفه كمعرفة المتقدمين
بدون ابتداع رأى فلا تغفل .

ورواته كلهم ثقات ولم يخرج البخارى ولا مسلم في الصحيحين إذ ليس له راو عن
عروة بن مضر غير الشعبي ، وشواهد هذا كثيرة في الصحابة كعمير بن قنادة
الليثي ليس له راو غير ابنه عبيد ، وأسامة بن شريك وقطبة بن مالك على
اشتهارها في الصحابة ليس لها راو غير زياد بن علاقة وهو من كبار التابعين ،
ومرداس بن مالك الأسلمي والمستورد بن شداد الفهري ودكين المزني كلهم من
الصحابة وليس لهم راو غير قيس بن أبي حازم ، والشواهد لما ذكرناه كثيرة .
ولم يخرج البخارى ومسلم هذا النوع من الصحيح .

(والقسم الثالث من الصحيح المتفق عليها) أخبار جماعة من التابعين عن
الصحابة - والتابعون ثقات - إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوى الواحد
وذكر له مثالا .

(والقسم الرابع من الصحيح المتفق عليها) هذه الأحاديث الافراد والغرائب
التي يروى بها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات ليس لها طرق مخرجة في
الكتب ، وذكر له مثالا .

(والقسم الخامس من الصحيح) أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن
أجدادهم ، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم .
قال وهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة محتج بها ولم يخرج في
الصحيحين منها حديث لما بيننا في كل قسم منها . هذا آخر كلام الحاكم ^(١)

(١) في كتابه المدخل الى الأكايل . والخمسة المختلطة فيها كما ذكره الحاكم :
المرسل ، وحديث المدلسين إذا لم يذكر واسمهم ، وما أسنده ثقة وأرسله جماعة
من الثقات . وروايات الثقات غير الحنظلي العارفين ، وروايات المبتدعة إذا كانوا
صادقين . وأهل ذكر خبر الجوهول والخلاف فيه مشهور . وهذه الأقسام التي عدّها
مختلفة فيها موجودة كلها في الصحيحين فضلا عن كتب السنن وإن سعى الشراح
في الإجابة عنها - راجع اختلاف رواة الصحيح للجمال بن عبد الهادي - فلم
يصعب الحاكم في قسم من تلك الأقسام المشرة . والمأخذ في (المدخل) (وعلوم
الحديث) له في غاية الكثرة فيجب التنبيه إليها .

ولم يصب في قسم من هذه الاقسام وسنبين أوهامه فيما بعد وربما لو رجع وطواب بالدليل وكلف البحث والسير عن مخارج الاحاديث المخرجة في الكتابين بالاستقراء وتتبّع الطرق وجمع التراجم والمشايخ وتأليف الابواب لاستوعر السبيل ولم يتضح له فيه دليل إلا في قدر من ذلك قليل وآفة العاوم التقليد . وبيان ذلك اما ايثار الدعة وترك الدأب واما حسن الظن بالمتقدم ، ولعمري ان هذا القسم الثاني لحسن غير أن الاسترواح إلى هذا غير ممكن لانه يفضى إلى سد باب الاجتهاد والبحث عن مخارج الحديث وأحوال الرجال . وهذا الحاكم أبو أحمد الحافظ النيسابورى وهو أحد أركان الحديث ومن أخرج التخاريج الكثيرة وكتابه المؤلف في الاسماء والكنى يشهد له بتبحره في علم الصنعة وقد ذكر في بعض تراجمه حارثة بن مالك الانصارى في الصحابة مقلداً لاخر تقدمه ، ثم جاء بعده جماعة من المؤلفين في الحديث والتواريخ والمعارف ممن كان ينسب إلى التحقيق والتدقيق نحو أبي عمر بن عبد البر القرطبي والامير أبى نصر بن ماكولا في كتابة الاكمال وغيرهما قلدوا المتقدم وركبوا في ذلك الحجة (١) وأثبتوه في كتبهم على مارسمه المتقدم ، ولو عدل واحد من هؤلاء الاستاذين إلى كتب السير وتواريخ المحدثين لبرح الخفاء وانكشف الغطاء وبان أن حارثة بن مالك الانصارى لم يكن من الصحابة ولا من أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من الموجودين في زمنه أو بعده وإنما هو في نسب الانصار وهو عبد حارثة بن مالك بن عضب ابن جشم جاهلى قديم من ولده بنو زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بطن و بنو بياضة بن عامر بن زريق بطن اليه ما ينسب الزرقيون ، والبياضيون في الانصار جماعة منهم صحبوا النبي ﷺ ولهم رواية وشهدوا معه بدرأ ، وفيهم من بينه وبين عبد حارثة الذى سموه حارثة وجعلوا له صحبة تسعة آباء وأقل من ذلك ، والعجب من الحاكم ومن أبى عمر أنهما أحالا بذلك على الواقدي

(١) يعنى حاولوا المحال كما يريد ركوب الحجرة وهى منطقة في السجاء واماها نجوم كثيرة لا يميزها البصر فيراها كبقعة بيضاء .

وإنما قال الواقدي^(١) في تسمية البدرين : ومن بنى زريق بن عامر بن عبد حارثة .
 وغيره يقول زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن
 جشم ثم من بنى مغلد بن عامر قيس بن محصن ونسب جاعة : فلعل العاكم ظن
 أن الواقدي انتهى بنسبه زريق إلى عبد ثم ابتداء قال حارثة مرفوعاً وأن حارثة
 هو المراد بالصحبة ، وإنما هو عبد حارثة مضافاً وهو اسم لشخص واحد كما بيناه
 وإن أبا عمر بن عبد البر والامير قلداً أبا أحمد ، وقد أشبعت الاسكلام في هذا
 الاسم في (تهذيب الاكمال وأوهام الامير) .

وقد أحسن احمد بن حنبل رحمه الله في ترك التقليد والحث على البحث حيث
 ذكر علي بن المديني في أصحاب الزهري وكان أحمد يقدم مالكا^(٢) وابن

(١) في أنسابه وهو محمد بن عمر بن واقف الاسمي الواقدي المدني القاضي
 نزيل بغداد . قال ابن حجر متروك مع سوء علمه مات سنة سبع ومائتين هـ .
 وذكر الحافظ ابن سيد الناس في (عيون الأثر) توثيقه عن جماعة وكذا البدر
 العيني في شرح البخاري وينسب عليه الحافظ أبو بكر بن النعماني في أحكامه ، وله
 في الآثار حكايته اتصل بالأمويين بسببها ، لعل الرواة كانوا ينقحون عليه صاته
 بالأمويين مع تشدده على الرواة .

(٢) في الضبط ومعرفة الرجال حتى قال كثير من المحدثين إن مالكا إذا روى
 عن مجهول تزول عنه الجمالة ويعد ثقة ، وفي زوائد ابن هانئ : ما روى مالك
 عن أحمد غير مرة يقول كان مالك من أثبت الناس ولا يقال أن تسأل عن رجل
 روى عنه مالك ولا سيما مدني . قال القاضي اسماعيل من كبار المالكية إنما
 يعتبر مالك في أهل بلده وأما الغرباء فليس يحتاج به فيهم كما بسطه ابن رجب في
 شرح علل الترمذي . ولا كلام أن مالكا من أثبت الناس برجل المدينة وأعرفهم
 بهم حتى كان يقول ما من أهل المدينة أحد إلا أعرفه . وهاهنا نبذة لا بأس
 في إيرادها وهي ما يرويه الخطيب البغدادي في تاريخه بسنده إلى مجاشع أنه قال
 كنت بالمدينة عند مالك وهو يفتي الناس فدخل عليه محمد بن الحسن صاحب أبي
 حنيفة وهو حدث فقال ما تقول في جنب لا يجرد الماء إلا في المسجد ؟ فقال مالك
 لا يدخل جنب المسجد : قال فكيف يصنع وقد حضرت الصلاة وهو يرى الماء

المديني يقدم سفيان . أخبرنا أبو منصور محمد بن أحمد بن الفرج الوكيل أنبأنا عبد القادر بن محمد أنبأنا عمر بن أحمد بن إبراهيم أنبأنا عبد العزيز بن جعفر أنبأنا أحمد بن محمد بن هارون أنبأنا عبد الله بن أحمد بن محمد قال سمعت أبي يقول : كنت أنا وعلى بن المديني فذكرنا أثبت من روى عن الزهري فقال على سفيان بن عيينة فقلت أنا مالك بن أنس ، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً وقلت هات ما أخطأ فيه مالك فجاء بمحدثين أو ثلاثة ^(١) قال فنظرت فيما أخطأ فيه سفيان بن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً . ألا ترى أن ابن المديني ومحمد بن هذا الشأن ما قد عرف لما لم يعم النظر في البحث عن حديث إمام دار الهجرة حكم بغير ما تقتضيه النصفة حتى ذكره أحمد ، وكان السبب فيه أن ابن المديني فاته مالك ومتع بسفيان وكان ربما يعتقد في حديث مالك عن الزهري أنه عرض وحديث سفيان تحديث حدثه به الزهري ، وإن كان الأمر على خلاف ذلك ، وأحمد لم يكتف بذلك حتى سهر حديثهما ثم حكم لأحدهما على الآخر .

قال فاجعل مالك يكرر « لا يدخل الجنب المسجد » فلما أكثر عليه قال له مالك فما تقول أنت في هذا ؟ قال يتيمم ويدخل فيأخذ الماء من المسجد فيخرج فيغتسل ، قال من أين أنت ؟ قال من أهل هذه - وأشار الى الأرض - فقال (ما من أهل المدينة أحد الا أعرفه) فقال ما أكثر من لا تعرف ثم نهض ، قالوا للمالك هذا محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة فقال : محمد بن الحسن كيف يكذب وقد ذكر أنه من أهل المدينة ! قالوا إنما قال من أهل هذه وأشار الى الأرض قال هذا أشد على من ذلك أم . ولا شك أن هذا قبل أن تاتي الإمام محمد الموطأ عن الإمام مالك . (١) فيغفر أن المصنف لم يطلع على الجزء الذي ألفه الدارقطني فيما خولف فيه مالك من الاحاديث في الموطأ وغيره وفيه أكثر من عشرين حديثاً ، وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق .

باب

(في إبطال قول من زعم أن شرط البخاري)

إخراج الحديث عن عدلين وهلم جرا إلى أن

يتصل الخبر بالنبي ﷺ

قد تقدم منا القول بأن هذا حكم من لم يعم الغوص في خبايا الصحيح . ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه ، وأما قول الحاكم في القسم الاول : إن اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين عن عدلين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) فهذا غير صحيح طرداً

(١) وإن تبينه على ذلك البيهقي فقال في كتاب الزكاة من سننه عند ذكر حديث بهز عن أبيه عن جده (ومن كتبهما فانا آخذوها وشرط ماله) الحديث مانصه : فأما البخاري ومسلم فانهما لم يخرجاه جرياً على عادتهما في أن الصحيح أو التامى إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجاه حديثه في الصحيحين اهـ . ووافقه أيضاً الحافظ أبو بكر بن العربي في دعوى تحقق هذا الشرط في البخاري وسمي في دفع ما لا مدفع له مما أورد عليه ، بل أول حديث في البخاري أعنى حديث (إنما الأعمال بالنيات) وآخر حديث فيه أعنى حديث (كلمتان خفيفتان) فردان غريبان باعتبار التخرج كما نص على ذلك الحافظ البرهان البقاعي وغيره ، بل في الصحيحين ما ينوف على مائتي حديث من الغرائب مما انفرد به الراوي في طبقة من الطبقات حتى ألف الحافظ الضياء المقدسي في ذلك مؤلفاً سماه (غرائب الصحيحين) وذكر فيه ما يزيد على مائتي حديث من الغرائب والافراد المخرجة في الصحيحين . ومعرفة هذا مما يفيد عند التعارض والترجيح لاسيما فيمن يقال فيه ان انفرد به لا يقبل أو لا يقبل على اختلاف آراء أهل العلم في الاحاديث الافراد ، وابن الاثير جازى الحاكم في تلك الافسام كلها في (جامع الاصول) والظاهر أنه لم يطلع على كتاب الخازمي فتابع الحاكم فيما لا يتابع فيه . ومن اناس من حاول أن يدافع عن الحاكم بأن مراده أن يكون لكل راو راويان ليخرج عن الجهالة لا أن يكون لكل حديث خاص راويان يرويان عن راويين يرويان كذلك ، وهذا يدفع لا يتمشى مع لفظ الحاكم ونصه السابق .

وعكساً بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم له ، وقد صرح بنحو ما قلت من هو
 أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي . أخبرني أبو الحسن
 محمد بن عبد الملك بن علي الهمداني أنبأنا أبو القاسم المستملي أنبأنا أبو الحسن
 علي بن محمد بن علي أنبأنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الزوزني
 حدثنا ابن حبان البستي قال : وأما الأخبار فأنها كلها أخبار الآحاد لانه ليس
 يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين
 وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ فلما استحال .
 هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد ، ومن اشترط ذلك فقد عمد إلى
 ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد . هذا آخر كلام ابن
 حبان ، ومن سبر مطالع الأخبار عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب إلى
 الصواب ^(١) ، وأما قوله : ان الموجود المروى من الاحاديث على التواتر التي لم
 تسلم يبلغ قريباً من عشرة آلاف فهذا ظن منه بأنهما لم يخرجوا إلا على ما رسم
 وليس كذلك فان أقصى ما يمكن اعتباره في الصحة هو شرط البخاري ^(٢) ولا

(١) يوم ظهر ظاهر كلام ابن حبان أنه يبنى وجود قسم العزيز من أقسام الحديث
 ومن ثمة لم يقل الحازمي ان ما ذكره هو الصواب ، ويمكن أن يقول كلام ابن
 حبان بأن مراده أن يكون لكل راو راويان فقط من غير زيادة ولا نقصان ،
 والزيادة غير مضرّة في العزيز وأما رواية اثنين اثنين فقط فما لا يكاد يوجد .

(٢) أي أقصى ما يمكن اعتباره في الصحة فيما دون المتواتر هو شرط البخاري .
 الذي قدره له الحاكم ولم يسام له وإلا فدرجات الامكان متصاعدة لانتهى عند
 ما شرطه البخاري فمن أثبت حكم التدليس للراوى مرة كـ الشافعي ، أو اشترط
 عدم تحلل النسيان من زمن التحمل إلى زمن الاداء ، أو عدم التعويل على خط
 نفسه اذا لم يذكر كتابي حنيفة ، أو عدم التناهي مع العمل المتوارث في أمصار
 المسلمين التي حل بها فقهاء الاصحاب بكثرة مع كون طريق هذا الحديث من هذا
 المصر كما هو مذهب أهل العراق والايث بن سعد مطلقاً ومالك في المدينة ونحوهم
 فشرطهم أضيق ، نعم شرط البخاري في اللقاء والملازمة والحفظ أقوى من شرط
 من بعده والله أعلم .

يوجد في كتابه من النحو الذى أشار اليه إلا القدر اليسير ، وأما قوله : ان شره
الشيخين اخراج الحديث عن عدلين وهلم جرا إلى أن يتصل الحديث . فليس
كذلك أيضاً لانهما قد خرجا في كتابيهما أحاديث جماعة من الصحابة ليس
لهم إلا راو واحد وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة ، وأنا أذكر من كل
نوع أحاديث تدل على نقيض ما ادعاه فمن ذلك : حديث مرداس الاسلمى
(يذهب الصالحون الأول فالأول) الحديث ، وهذا حديث تفرد البخارى باخراجه
ولم يرو عنه غير قيس بن أبى حازم رواه البخارى عن يحيى بن حماد عن أبى عوانة
عن بيان عن قيس عن مرداس وليس لمرداس فى كتاب البخارى سوى هذا
الحديث ، وقد ذكرنا لكم فى القسم الثانى مرداس بن مالك الاسلمى وعنه فيمن
لم يخرج عنه فى الصحاح شئ ، وهذا الحديث يرد عليه قوله ويدين خطأه . ومنها
حديث حزن بن أبى وهب الخزومى خرج عنه البخارى حديثين أحدهما (قال
جاء سيل فى الجاهلية فكسا ما بين الجبلين) والثانى أن النبى صلى الله عليه
وسلم قاله (ما اسمك) الحديث ، وقد انفرد بهما عنه ابنه المسيب وعن المسيب
ابنه سعيد بن المسيب ، ومنهم زاهر بن الاسود الاسلمى خرج عنه البخارى
حديثاً واحداً وهو (انى لأوقد تحت القدور بلحوم الحر إذ نادى منادى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله ﷺ ينهاكم عن لحوم الحر) وقد تفرد
بالرواية عنه ابنه مجزأة بن زاهر ، ومنهم عبد الله بن هشام بن زهرة القرشى
أخرج البخارى عنه حديثين أحدهما (كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم وهو
أخذ بيد عمر فقال له عمر يا رسول الله لآنت أحب إلى من كل شئ) الحديث
والثانى (قال ذهب به أمه زينب بنت حميد إلى النبى صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله يايمه فقال هو صغير) الحديث ، وقد تفرد بالرواية عنه ابن ابنه
زهرة بن معبد ، ومنهم عمرو بن تغلب أخرج عنه البخارى حديثين أحدهما (انى
لأعطى الرجل وأدع الرجل) الحديث ، والثانى (ان من اشراط الساعة أن تقتاتوا
قوماً ينشعلون) الحديث . وقد تفرد برواية هذين الحديثين عنه الحسن بن أبى

الحسن ولا يعرف له راو غيره ، ومنهم عبد الله بن ثعلبة بن صميم أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً موقوفاً تفرد به الزهري عنه ولا يعرف له راو غير الزهري ، ومنهم سنين أبو جميلة السلمي من أنفسهم أخرج البخاري عنه طرفاً من حديث ولم يرو عنه غير الزهري من وجه يصح مثله ، ومنهم أبو سعيد بن المعلى أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً (قال كنت أصلي في المسجد فمدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أحبه ثم أتيت فقلت يا رسول الله اني كنت أصلي) الحديث . وقد تفرد به عنه حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ولا رواه عنه غير خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف ، ومنهم أبو عقبة سويد بن النعمان بن مالك ابن عامر الانصاري وكان من أصحاب الشجرة أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالهيا وهي من أدنى خيبر) الحديث . وقد تفرد به عنه بشير بن يسار ، ومنهم خولة بنت ثامر وقد أخرج البخاري منفرداً به حديث أبي الاسود عن النعمان بن أبي عياش عن خولة بنت ثامر عن النبي صلى الله عليه وسلم (ان رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق) قال الدارقطني : ولا تعرف خولة بنت ثامر إلا من هذا الحديث ولم يرو عنها غير النعمان ابن أبي عياش . وهذا اللفظ يشبه لفظ عبيد سنوطا عن خولة بنت قيس بن قهد امرأة حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانت هي التي روى عنها النعمان بن أبي عياش ونسبها إلى ثامر فالحديث مشهور ، وإن كانت امرأتين فابنة ثامر لم يرو عنها غير النعمان بن أبي عياش .

ومن تفرد مسلم باخراج حديثه على النحو المذكور عدى بن عميرة الكندي أخرج مسلم له حديثاً واحداً وهو (من استعملناه على عمل فكتمنا خبطاً هاماً فافقه) الحديث ، ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم ، وقد ذكر الحاكم في القسم الثاني المستورد بن شداد الفهري في مفاريده قيس بن أبي حازم وزعم أنه لم يخرج البخاري ولا مسلم حديثه ولا حديث من كان على هذا الوزان من المفاريده . وهذا مسلم ابن الحجاج قد خرج للمستورد حديثين أحدهما من رواية قيس بن أبي حازم

قال قال رسول الله ﷺ (ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أسبغها هذه - وأشار بالسبابة - في البع فليكنظر به ترجع) والثاني أخرجه من حديث موسى بن علي عن أبيه علي بن أبي رباح قال قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (تقوم الساعة واليوم أكثر الناس) الحديث ، وقد روى عنه غير واحد من المصريين والشاميين ، ومنهم قطبة بن مالك أخرج عنه مسلم حديثاً واحداً قال (صليت وصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ قرآن القرآن المجيد) الحديث . ولم يرو عنه غير زياد بن علاقة ، وقد زعم الحاكم أن قطبة هذا لم يخرج حديثه في الكتابين لما توهمه ، ومنهم أبو عبد الله طارق بن أشيم والد أبي مالك أخرج عنه مسلم حديثين أحدهما سمعت رسول الله ﷺ يقول (من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله) الثاني (كان الرجل إذا أسلم علمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة) الحديث ، وقد تفرد بالرواية عنه ابنه أبو مالك سعد بن طارق ، ومنهم نبيشة الخير بن عبد الله بن عتاب أخرج عنه مسلم حديثاً واحداً في أيام التشريق ، وقد أخرج له البرقاني في كتابه الخرج على الصحيحين حديثاً آخر في العترة ، ولم يوجد في أكثر النسخ سوى الحديث الأول وليس له راو سوى أبي المليح عامر بن أسامة .

ومن مفاريد التراجم في الكتابين حديث (الأعمال بالنية) فان البخاري استفتح كتابه به رواه عن الحميدي عن سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ الحديث ، وقد أخرج في الكتابين في عدة مواضع وهو من غرائب الصحيح مدني الخرج ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح مثله إلا من حديث عمر فهو في الحقيقة من مفاريد ولا يثبت عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص ولا رواه عن علقمة إلا التيمي ، تفرد به يحيى بن سعيد

وقد رواه عن يحيى خلق كثير (١) .

وهذا باب لو استقصيته لأفضى إلى الاكثار وتجاوز حد الاختصار . ومن طالع تراجم حديث الشاميين والمصريين وجد لما ذكرناه نظائر كثيرة فان حديث الخصيين ومن يدانيهم ضيق المخرج جداً ولهذا قلنا يوجد للشاميين والمصريين حديث يعنى بجمع طرقه ويندأ كره في السير من حديث الشاميين المدمشيين وذلك لضيق مخرج حديثهم .

ومن أممن النظر في هذه الأمثلة المذكرة بان له فساد وضع الاقسام التي ذكرها الخاكم .

وإذ قد فرغنا من ابطال هذه الدعوى فلنذكر التحقيق في قبول الاخبار من الثقات الموصوفين بالشرائط التي يأتى ذكرها : فهما كانت تلك الشرائط موجودة في حق راو كان على شرطهم وغرضهم وله منهم قبول خبره تفرد بالحديث أو شاذه غيره فيه ، نعم يفيد هذا في باب الترجيحات عند تعارض الاخبار حالة المذاكرة بين المتناظرين وذلك من وظيفة الفقهاء (٢) لأن قصدهم اثبات الاحكام ومجال

(١) حتى قال ابن جرير الطبري في (تهذيب الآثار) ان هذا الحديث قد يكون عند بعضهم مردوداً لأنه حديث فرد اه . قال الخليلي ان الذي عليه الحفاظ ان الشاذ ما ليس له إلا اسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره فما كان من غير ثقة فردود وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به ، وقال الخاكم انه ما انفرد به ثقة وليس له أصل يتابع . ومذهب الجمهور أن الشاذ انفراد ثقة بما يخالف رواية الثقات لا انفراده مطلقاً ، وهذا الحديث أصل من أصول الدين ولا يشك في صحته لما بسطه البدر العيني وغيره وان لم تخرجه المتابعات الضعيفة عن الفردية .

(٢) وما أجل وظيفةهم وأخطرها ، ومن التهمج خفوف بعض المتوسمين إلى الاخذ بأول حديث يباغهم في المسائل الخلافية من غير نظر إلى أنه هل هناك معارض أقوى أو ما هو طريق الترجيح بين المتعارضين أو ما هو وجه الجمع بينهما ، وربما يسارع إلى نفي ما لم يباغعه وهو يدعى في ذلك كله أنه أخذ بقول الاثمة الفقهاء حيث نقل عن كل منهم أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي ، ولكن ذلك فيما إذا لم يكن معارض هناك وأين له معرفة ذلك ، والموفق من وقف عند

نظروهم في ذلك متسع ، وقد أورد بعض أئمتنا في باب الترجيحات نيقاتاً وارين^(١) وجهاً في ترجيح أحد الحديثين على الآخر .

ثم الحديث الواحد لا يخلو إما أن يكون من قبيل التواتر أو من قبيل الآحاد ، وثابت التواتر في الأحاديث عسر^(٢) جداً سيما على مذهب من لم يعتبر المدد في تصديده ، وأما الآحاد فعند أكثر الفقهاء توجب العمل دون العلم فلا تمويل على مذهب الكوفيين^(٣) في ذلك وقد ذهب بعض أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم ، وتفصيل مذاهب الكل مذكورة في كتب أصول الفقه ، وعلى الجلة فقد اتفقوا أنه لا يشترط في قبول الآحاد المدد قل أو أكثر والله أعلم .

حده ولم ينافع الأمر أهله ، على أن الرواة مهملون فإما يصيبون في تفقهاهم ، وليس أدل على ذلك مما رد على أبي عبد الله البخاري من تفقهاه في صحيحه مع جلالة مقدار في الحفظ وعظمه في النفوس ، ولقد أنصف الأصمعي حين قال لأبي يوسف أتم الأطباء ونحن الصيادلة - على ما رواه ابن عبد البر في جامع العلم ، وفي التلخيص لابن الجوزي جملة تفقهاه للرواة بحكمها عنهم ليعتبر بما فيها من العبر ، وفيما ذكره المصنف إشارة إلى ما قلناه .

(١) وأبغها المصنف إلى خمسين وجهاً في كتابه (الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار) ونقلها برمتها العراقي في شرح تبصرت ، وليس بين تلك الوجوه كون أحد الحديثين مما رواه البخاري أو مسلم مثلاً دون الثاني ، وإنما ذكر فيه أوصافاً ترجع إلى نفس الرواة لا المخرجين أصحاب الكتب . ووجوه الترجيح والجمع مما اختلفت فيه آراء فقهاء الأصناف واعتزكت فيه أنظار النظار ، وأما ما يقال من وجوب العمل بما في الصحيحين من غير توقف على النظر فيهما بخلاف غيرها فقد رد بأن ظاهره غير مستقيم لأن المراد إن كان أعم من المجتهد وغيره ففيه أن المجتهد لا يجب عليه أن يقلد غيره ، وإن كان المقصود المقلد فليس له إلا أن يتبع مجتهد .

(٢) وقد تساهل كثير من ألف في الحديث في دعوى التواتر في أحاديث غاية ما ثبت فيها انجبار ما فيها من الضعف بطرق تسرد .

(٣) من ثمة خبر الآحاد .

وهذا باب

﴿ تذكر فيه الشروط المحترمة المذكورة عند الأئمة ﴾

التي من احتوى عليها وتحلى بحليتها لزم قبول خبره واستحق اخراجه حديثه في الصحيح ، ثم نردفه بذكر قصد البخاري في وضع كتابه وكذلك نذكر شرط من عداه من الأئمة الذين ذكرناهم أولاً . فهاتان مقدمتان من حيث الاجمال والتفصيل ذكرتهما مجملا ، ثم أذكرهما مفصلا فأقول :

إعلم وفقك الله تعالى أنه لما كان كل مكلف من البشر لا يكاد يسلم من أن تشوب طاعته معصية لم يكن سبيل إلى أن لا يقبل إلا طائع محض الطاعة لان ذلك يوجب أن لا يقبل أحد ، وهكذا لا سبيل إلى قبول كل عاص لانه يوجب أن لا يرد أحد ، وقد أمر الله تعالى بقبول العدل ورد الفاسق في نص القرآن . فاحتيج إلى التفصيل : فكل من ثبت كذبه رد خبره وشهادته لان الخبر ينقسم إلى الصدق والكذب فالصدق هو الخبر المتعلق بالخبر على ما هو عليه والكذب عكسه ، وقد اختلف العلماء في حد الخبر فقالت طائفة : الخبر ما دخله الصدق والكذب وقيل ما جاز أن يكون صدقاً وأن يكون كذباً ، وقيل ما كان صدقاً أو كذباً . وهذه حدود رسمية لا تنكاد تسلم عن النقوض والكلام فيها يليق بالأصول . ثم الخبر منقسم إلى متواتر وآحاد فالمتواتر ما يخبر القوم الذين يبلغ عددهم حداً يعلم عند مشاهدتهم باستقرار العادة أن اتفاق الكذب منهم محال والتواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر ، فتي تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم قطع عند ذلك بصدقه وأوجب حصول العلم ضرورة . وأما الآحاد فما قصر عن حد التواتر ولم يحصل به العلم ولكن تداولته الجماعة .

ثم الأخبار كلها على ثلاثة أضرب : فضرب منها تعلم صحته ، وضرب منها يعلم فساده ، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر . أما الضرب الاول فالطريق إلى معرفته إن لم يتواتر أن يكون مما تدل

العقول على موجبها كالأخبار عن حدث العالم واثبات الصانع ، وأما الضرب الثاني وهو ما يعلم فساداً فهو الذى تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوبة فيها نحو الأخبار عن اجتماع المتضادين أو أن الجسم الواحد فى الزمان الواحد فى مكانين ، أو مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة ، أو أجمعت الأمة على رده تكذيباً له وغير ذلك ، وأما الضرب الثالث الذى لا يعلم صحته من فساداً فإنه يجب الوقف عن القطع بكونه صدقاً أو كذباً وهذا الضرب لا يدخل إلا فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون وهى الأخبار التى يؤثرها علماء الاسلام فى اثبات الاحكام الشرعية المختلف فيها بين الأمة ، وإنما يجب التوقف فيها هذه حاله من الأخبار لعدم الطريق إلى العلم بكونها صدقاً أو كذباً فلم يكن الحكم بأحد الأمرين فيها أولى من الحكم بالآخر إلا أنه يجب العمل بما تضمنته من الاحكام إذا وجدت فيها الشرائط التى نذكرها بعد .

فإذا ثبت أن الحاجة داعية فى تصحيح الخبر إلى اعتبار أوصاف فى الخبر فلنذكر الآن ما وعدنا به من حصر الشرائط التى إذا قامت بشخص لزم قبول خبره :

(الشرط الأول) الاسلام وهو المقصود الاعظم فرواية أهل الشرك مردودة ، ومستند ذلك الكتاب والسنة والاجماع ، وليس هذا موضع احصائها ، وإنما نشير إشارة عارية عن الأدلة : فإن تحمل الرواية وهو مشرك ثم أداها فى الاسلام فلا بأس بذلك .

(والشرط الثانى) العقل وبه يتوجه الخطاب ومنه يتلقى الصواب ، والمفقود عقله لا يخلو إما أن يكون مجنوناً أو صديقاً وكلاهما لا تقبل روايته ولا شهادته ، والاصل فيه قوله عليه السلام (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن العبي حتى يحتمل وعن المجنون حتى يعقل) والحديث مشهور من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه ولا حاجة بنا إلى ذكر إسناده ، ولأن حال الراوى إذا

كان مجنوناً دون حال الفاسق من المسلمين وذلك أن الفاسق يخاف الله ويرجو له ما فيه من الاستعداد فإذا رد خبر الفاسق فخير المجنون أولى بذلك ، والصبي عند عدم التمييز بمثابة المجنون . وأما حالة النحول فقد ذهب قوم إلى المنع إذا لم يكن مميزاً وخالفهم في ذلك آخرون ، وأما من زال عقله بأمر طارئ كالاختلاط وتغيب الذهن فلا يمتد بحديثه ، ولكن يلزم الطالب البحث عن وقت اختلاطه ^(١) فإن كان لا يمكن الوصول إلى عامه طرح حديثه بالكيفية لأن هذا عارض قد طرأ على غير واحد من المتقدمين والحفاظ المشهورين ، فإذا تميز له ما سمعه من اختلاط في حال صحته جازله الرواية عنه وصح العمل بها .

(شرط آخر) الصدق وهو عدة الأنباء وعدة الانبياء وشيعة الابرار وأرومة الاخيار والبرزخ بين الحق والباطل والفيض بين الفاضل والجاهل فمن تحلى بغير حليته فلا يخلو كذبه ^(٢) إما أن يكون في حديث رسول الله ﷺ أو في أحاديث الناس فإن كان كذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الحديث أو ادعاء السماع أو ما شاكل ذلك فقد ذهب غير واحد من الأئمة إلى رد حديثه وإن تاب . نقلنا ذلك عن سفيان الثوري وابن المبارك ورافع بن الاشرس وأبي نعيم وأحمد ابن حنبل وغيرهم ، فأما إذا قال : كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب فإن ذلك يقبل منه ، وأما الذي يكذب في أحاديث الناس فإنه متى جرب عليه ذلك وظهر فإنه يرد حديثه ، وكذا من عرف بتبول التلقين وتكرر ذلك منه واشتهر به فلا يقبل حديثه ، وكذا من عرف بالتساهل في رواية الحديث وقلة الاحتياط ^(١) ولا يحافظ برهان الدين سبط ابن المعجم جزء لطيف فيهم سداد (الاغتباط فيمن رمى بالاختلاط) مفيد في بابه .

(٢) ومن ينسب إلى الكذب في كتب الجرح قد لا تكون نسبته اليه بالمعنى المراد هنا لأن الواهم الخطي كاذب لعدم مطابقة خبره للواقع فينسب الرجل الى الكذب من جهة أنه كان يهيم سبياً في لغة أهل المدينة ، والقادح في الراوى تعمد الكذب وهو المراد هنا فجرد نسبة الراوى الى الكذب لا يكون قادحاً لأنه جرح غير مفسر : أما الواهم فله أحكام .

المبالاة في تعاهد الاصول في حالتي النحمل والاداء يرد خبره .
 (شرط آخر) أن لا يكون مدلساً والتدليس وإن كان أنواعاً بعضها أسهل
 من بعض ، وكان جماعة من ثقات الكوفيين والبصريين ومولين به ممن حديثه
 مخرج في الصحاح غير أن شرط الصحيح لا يحتمل ذلك ^(١) .

(١) قال الحافظ أبو سعيد صلاح الدين العلاءي في (جامع التمهيد للاحكام
 المراسيل) بعد أن سرد أسماء من ذكر بالتدليس من الرواة : هؤلاء كلهم ليسوا
 على حد واحد بحيث أنه يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم (هن) ولم يصرح
 بالسماع بل هم على طبقات أربها : من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً بحيث أنه
 لا ينبغي أن يعد فيهم كصبي بن سعيد وهشام بن عروة وموسى بن عقبة ،
 وثانيها : من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع
 وذلك إما لامامته أو ثقته تدليسه في جنب ما روى أو أنه لا يدلس إلا عن ثقة
 وذلك كالثوري وسليمان الأعمش وأبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد
 وسليمان التيمي وحيد الطويل والحكم بن عتبة ويحيى بن أبي كثير وابن جريج
 والنوري وابن عيينة وشريك وهشيم ففي الصحيحين وغيرهما هؤلاء الحديث
 الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع ، وبعض الأئمة حل ذلك على أن الشيعين
 اطلعوا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ (هن) ونحوها من
 شيوخه وفيه تطويل والظاهر أن ذلك لبعض ما تقدم أنفاً من الاسباب اهـ .
 موسى بن عقبة ذكره ابن حبان والاسماعيلي بالتدليس قال الاسماعيلي يقال له
 لم يسمع من الزهري شيئاً وروايته عن الزهري في صحيح البخاري ، وأبان ابن
 عثمان له عن أبيه في صحيح مسلم قال أحمد : ما سمع من أبيه ، وأبو إسحاق
 الفزاري له عن أبي طالة في البخاري ولم يسمع منه ، ذكره ابن مردويه ، وزهرة
 ابن ميمون توقف ابن أبي حاتم في روايته عن ابن عمر روى في البخاري ، وسلم
 ابن عامر قال أبو حاتم لم يدرك المقداد بن الأسود وحديثه عنه في صحيح مسلم ،
 وعامر الشعبي أنكر أحمد سماعه من أبي هريرة وخرجاً في الصحيحين حديثه عنه ،
 وأبو عبيدة ، ومع ابن مسعود وقد أدخلوا حديثه في الصحيح ، إل غير ذلك
 مما تحده وأمثاله في الكتاب المذكور وغيره . وهو كتاب جميل جم انقوائه
 في بابيه ، فقبول تلك الاحاديث على فرض انقطاعها لاحد الاسباب المتقدمة قبول
 المرسل وتصحيحه كما هو مذهب الأئمة الاربعة واصحابهم على اختلاف بينهم

(شرط آخر) العدالة وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل وكل حديث اتصل اسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله وامعان النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عدالة الصحابي ثابتة معلومة بتعديل الله تعالى لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخباره عن طهارتهم ، وصفات العدالة هي اتباع أوامر الله تعالى والانتفاء عن ارتكاب ما نهى عنه وتجنب الفواحش المسقطه وتحري الحق والتوقى في اللفظ مما يثلم الدين والمروءة ، وليس يكفي في ذلك اجتناب الكبائر حتى يجتنب الاصرار على الصغائر ، ففى وجدت هذه الصفات كان المتحلى بها عدلاً مقبول الشهادة . ومنها أن يكون الشخص بعد أن ثبتت عدالته وجانب ما ينافى العدالة نحو السفه وغيره معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية اليه (١) . ومنها أن يكون حفظه مأخوذاً عن العلماء لا عن الصحف . ومنها أن يكون ضابطاً لما سمعه وقت سماعه متحققاً على شيخه في روايته من أن لا يدلسه ان كان ممن يعرف بالتدليس . وكان يحيى بن سعيد يقول ينبغي في هذا الحديث غير خصلة ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الاخذ ويكون يفهم ما يقال و يبصر الرجال ثم يتعمد ذلك ، وقال أبو نعيم لا ينبغي في شرط الاخذ بالمرسل ، وان خالف ذلك مصطاح المحدثين بعدهم . وأما عد تلك الاحاديث - في غير ما ورد فيه صريح السماع بطريق صحيح - مسموعة خاصة فتجوزه دون اثباته شرط القناد ، ومعرفة أمثال تلك المواضع من الصحاح تمهدى عند التعارض والترجيح .

(١) وهذا الشرط مما اشترطه الحاكم واختلفوا فيه قال ابن حجر : والظاهر من تصرف الشيخين اعتبار ذلك إلا إذا كثرت مخارج الحديث فثبتت فبان عن اعتباره كما يستفنى بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام . قال ويمكن أن يقال إن انقراط الضبط يعني عن ذلك إذ المتصود بالضرورة بالطلب أن يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس إلى كونه ضبط ما روى اه . على أن دعوى كون الراى معروفاً بطلب الحديث وبصرف العناية اليه تكون مردودة بأثر نظرة فيما إذا لم يرو إلا حديثاً واحداً أو حديثين عن رجل واحد .

أن يؤخذ العلم إلا عن ثلاثة : حافظ له أمين عليه عارف بالرجال ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه . ومنها أن يكون متيقظاً سليم الذهن عن شوائب الغفلة . ومنها أن يكون قليل الغلط والوهم لأن من كثرت غلطته وكان الوهم عليه غالباً رد حديثه وسقط الاحتجاج به . ومنها أن يكون حسن السمعة موصوفاً بالوقار غير مشهور بالجور والطلاعة إذ ارتكاب هذا مفض إلى السفه . ومنها أن يكون مجانباً للاهواء تاركاً للبدع فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كانت داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية . فهذه جوامع الاوصاف ولها توابع ولواحق لا يمكن إحاطة العلم بها إلا ببدء الممارسة والمطالعة للكتب المصنفة في هذا الشأن . ثم اعلم أن لهؤلاء الائمة مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث نشير اليها على سبيل الإيجاز وذلك أن مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم اخراجه وعن بعضهم مدخول لا يصلح اخراجه إلا في الشواهد والمتابعات (١) . وهذا باب فيه غرض وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوى الاصل ومراتب مداركهم . ولنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت فمن كان في (الطبقة الاولى) فهو الغاية في الصحة وهو غاية (مقصد البخارى) .

(والطبقة الثانية) شاركت الاولى في العدالة غير أن الاولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلزمه في الحضر ، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الاتقان دون الطبقة الاولى وهم (شرط مسلم) .

(والطبقة الثالثة) جماعة لزمو الزهري مثل أهل الطبقة الاولى غير أنهم لم

(١) المتابعة : أن توجد موافقة راو راو فان انفرد به حديث عن شيخه لفظاً ، والشاهد : أن يوجد متن يشبهه ولو معنى من طريق صحابي آخر وتبع الطريق لذلك اعتبار في مصطلحهم .

يسلموا عن غوائل الجرح فيهم بين الرد والقبول ، وهم (شرط أبي داود والنسوي) .
 (والطبقة الرابعة) قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا
 بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً ، وهم (شرط أبي
 عيسى) ، وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود لأن الحديث إذا
 كان ضعيفاً أو مطلقاً من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبه عليه
 فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند
 الجماعة ، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلم يندرج ملنا شرطه دون شرط
 أبي داود (١) .

(١) وقد اعترض على الترمذي بأنه في غالب الابواب يبدأ بالأحاديث الغريبة
 الاسناد غالباً ، وليس ذلك بعيب فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العمل ثم يبين
 الصحيح في الاسناد ، وكان قصده رحمه الله ذكر العمل ، ولهذا نجد النسائي إذا
 استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له ،
 وأما أبو داود رحمه الله فكانت عنايته بالمترون أكثر ولهذا يذكر الطرق
 واختلاف ألفاظها والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض فكانت عنايته بفقهِه
 الحديث أكثر من عنايته بالاسانيد فلماذا يبدأ بالصحيح من الاسانيد وربما لم
 يذكر الاسناد الممل بالكلية ، ولهذا قال في رسالته إلى أهل مكة : سألتكم أن
 أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب فاعلموا
 أنه كذلك إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين وأحدهما أقوى اسناداً
 والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك ، ولا أرى في كتابي من هذا
 عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين ، وإن كان في الباب
 أحاديث صحاح فإنه يكثر ، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة
 فإنما هو من زيادة كلام فيه وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث ، وربما اختصرت
 الحديث الطويل لأنه لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع
 الفقه منه فاختصرته لذلك ، إلى أن قال : وما في كتابي من حديث فيه وهن
 شديد فقد بينته ومنه ما لم يصح مسنداً وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها
 أصح من بعض ، إلى أن قال والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها
 مشاهير وهو عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه .

(والطبقة الخامسة) نغز من الضمراء والمجولين^(١) لا يجوز أن يخرج الحديث

كل الناس والتعز بها أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والنقات من أئمة العلم ولو احتج بحديث وجدت من يظمن فيه ، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً فأما الحديث المشهور والمتصل الصحيح فليس يقدر أن يردّه علينا أحد . قل إبراهيم النخعي كانوا يكرهون انغريب من الحديث ، إلى آخر ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي ، ومينذكر المصنف بعض رسالة أبي داود على اختلاف يسير في اللفظ .

(١) قال ابن رجب في شرح العلل : اختلاف الفقهاء وأهل الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف هل هو تعديل له أم لا ، وحكي أصحابنا عن أحمد في ذلك روايتين ، وأما المصنف من أحمد يدل على أنه من عرف أنه لا يروى إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له ، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل ، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي ، قال أحمد في رواية الأثرم : إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي فهو حجة ، وفي رواية أبي زرعة : مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة ، قال يعقوب ابن شيبة قلت ليحيى بن معين متى يكون الرجل معروفاً إذا روى عنه كمْ ؟ قال إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل علم فهو غير مجهول فقلت فإذا روى عن الرجل مثل صمّاء بن حرب وأبي إسحاق ؟ قال هؤلاء يروون عن مجهولين انتهى . وهذا تفصيل حسن ومخالف لما طلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجلالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه ، وابن المديني يشترط أكثر من ذلك فإنه يقول فيمن يروى عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معاً أنه مجهول ، ويقول فيمن يروى عنه شعبة وحده أنه مجهول ، وقال فيمن يروى عنه ابن المبارك ووكيع وطاسم هو معروف ، وقال فيمن روى عنه عبد الحميد بن جعفر وابن لهيعة أبس بالمشهور ، وقال فيمن روى عنه ابن وهب وابن المبارك معروف ، وقال فيمن روى عنه مالك وابن عيينة معروف . . . قال ابن عبد البر في استنكاره : إن من روى عنه ثلاثة فليس بمجهول قال وقيل اثنان اهـ . والرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات - يعني أنه مجهول الحال - وقد ردوا عليه ، ويتكلم أبو

على الابواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود
فن دونه فأما عند الشيخين فلا .

فأما أهل الطبقة الاولى فنحو مالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ويونس
وعقيل الايلان وشعيب بن أبي حمزة وجماعة سواهم .

وأما أهل الطبقة الثانية فنحو عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي والليث بن سعد
والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم .

والطبقة الثالثة نحو سفيان بن حسين السلمي وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر
ابن حفص العمري وزمعة بن صالح المكي وغيرهم .

والطبقة الرابعة نحو إسحاق بن يحيى السكاكي ومعاوية بن يحيى الصديقي
وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني وأبراهيم بن يزيد المكي والمثنى بن
الصباح وجماعة سواهم .

والطبقة الخامسة نحو بحر بن كنيز السقا والحكم بن عبد الله الايلي وعبد
القدوس بن حبيب الدمشقي ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم ، وهم خلق كثير
اقتصرت منهم على هؤلاء ، وقد أشرت لهم كتاباً استوفيت فيه ذكرهم .

الحسن بن القطان فيمن لم يوثقه امام عاصر ذلك الرجل أو أخذه ممن عاصره
ويعده مجهولاً ولم يوافقوا عليه . وفي الصحيحين جماعة جهلهم أبو حاتم وعرفهم
غيره كأحمد بن عاصم البلخي وأسباط أبو اليسر وبيان بن عمرو وعبيد الله بن
واصل والحكم بن عبد الله المصري وعباس القنطري ومحمد بن الحكم المروزي ،
وجهل ابن القطان إبراهيم بن عبد الرحمن الخزومي ، وجعل أبو القاسم اللالكائي
أسامة بن حفص المدني كما في تدريب السيوطي ، قال الذهبي في الميزان عند
ترجمة مالك الزبدي : قال ابن القطان هو ممن لم تثبت عدالته ، يريد أنه مانص
أحد على أنه ثقة ، وفي رواية الصحيح عدد كثير ما علمنا أن أحداً وثقه ،
والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه
أن حديثه صحيح . وقال أيضا عند ترجمة حفص بن غياث : وفي الصحيحين من
هذا النمط خاتى كثير مستوردون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل اه .

وقد يخرج البخارى أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية ، وسلم عن أعيان الطبقة الثالثة ، وأبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة ، وذلك لأسباب تقتضيه ، وليس غرضي في هذا المثال ترتيبهم على وزان ما قد خرجوا في الصحاح وإنما قصدي التنبيه والتعريف ، وعلى هذا يعتذر مسلم في أخراجه حديث حماد بن سلمة فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البناني وأيوب السخيتاني وذلك لكثرته ملازمته ثابراً وطول صحبته إياه حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط ، وأما حديثه عن آحاد البصريين فإن مساماً لم يخرج منها شيئاً لكثرته ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب ، وذلك لقلة ممارسته لحديثهم .

وعلى هذا ينبغي أن يسبر حال الشخص في الرواية بعد ثبوت عدالته ففهما حصل الفهم بحال الراوي على النحو المذكور وكان الراوي محتوياً على الشرائط المذكورة تعين أخراج حديثه منفرداً كان به أو مشاركاً .

ولا أعلم أحداً من فرق الاسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخرى المعتزلة فانهم فاسوا الرواية على الشهادة واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في الشهادة ، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الاحكام كما قال أبو حاتم بن حبان ، فان قيل فان كان الامر على ما ذكرت فإت الحديث إذا صح سنده وسلم من شوائب الجرح فلا عبرة بالعدد والافراد وقد يوجد على ما ذكرت حديث كثير فينبغي أن يناقش البخارى في ترك أخراج أحاديث هي من شرطه وكذلك مسلم ومن بعده . قلت : الامر على ما ذكرت من أن العبرة بالصحة لا بالعدد ، وأما البخارى فلم يلتزم أن يخرج كل ما صح من الحديث حتى يتوجه عليه الاعتراض وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفاً وثلاثين ألفاً لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفاً وزيادة ، وكتابه في الضعفاء دون سبعمائة نفس ، ومن خرجهم في

جامعه دون ألفين^(١) وكذا لم يخرج كل ماصح من الحديث . ويشهد لصحة ذلك ما أخبرنا أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد أنبأنا ابن طاحه في كتابه عن أبي سعيد الماليني أنبأنا عبد الله بن عدي حدثني محمد بن أحمد قال سمعت محمد ابن حمويه يقول سمعت محمد بن اسماعيل يقول : أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح .

(١) وكان القائلون برواية الحديث وحمل السنة في عهده وقبله في الكثرة يمكن . قال الرامهرمزي في « المحدث القاضل » حدثنا الحسين بن نيهان حدثنا سهل بن عثمان حدثنا حمص بن غياث عن أشعث عن أنس بن سيرين قال : أتيت السكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث وأربعمائة قد فقهوا ، وقال حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمدان حدثنا مذكور بن ساجان الواسطي قال سمعت عفان (شيخ أحمد) يقول وسمع قوماً يقولون نسختنا كتب فلان ونسختنا كتب فلان فسمعته يقول : نرى هذا الضرب من الناس لا يفهمون كتبنا أنى هذا ففسمع منه ما ليس عند هذا ونسمع من هذا ما ليس عند هذا فقدمنا السكوفة فأقننا أربعة أشهر ولو أردنا أن نسكتب مائة ألف حديث لسكرتنا بها فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما وضينا من أحد إلا ما لأمة إلا شريكاً فانه أبى علينا ، ومارأينا بالسكوفة خائناً مجوزاً . وقال حدثني أحمد بن يزيد السوسى حدثنا محمد بن عبد الرحمن التميمي حدثنا هاني بن سكين البسبي قال سمعت سفيان الثوري وذكر عنده كثرة المحدثين فقال أو ليس قد يضرب مثل (إذا كثرت الملاحون غرقت السفينة) اه . وقول أبي زرعة فيمن صنف في الصحيح من أهل عصره سيأتى في كلام المصنف : ولم يرد هؤلاء الحفاظ جمع جميع الصحاح من السنة في كتبهم ولا حمل الناس على ما في كتبهم فقط بل جمع كل منهم ما تيسر له حسب ما يرى من الشروط ، ومنع الامام مالك حين أراد بعض الخلفاء حمل الناس على الموطأ أشهر من أن يذكر .

قال الشيخ أبو بكر بن عقيل انصتلي في فوائده على ما رواه ابن بشكوال : انما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصحف كما جمعوا انقرآن لان السنن انتشرت وخفي محفوظها من مدخولها فوكل أهلها في نقاها الى حفظهم ولم يوكفوا من القرآن الى مثل ذلك ، وألفاظ السنن غير محروسة من

وأنبأنا أبو مسعود عبد الجليل بن محمد في كتابه أنبأنا أبو علي أحمد بن محمد ابن شهر يار أنبأنا أبو الفرج محمد بن عبد الله بن أحمد أنبأنا أبو بكر الأسماعيلي قال سمعت من يحكى عن البخارى انه قال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً (١) وما تركت من الصحيح أكثر .

الزيادة والنقصان كما حرس الله كتابه بتدقيق المصنف الذى أعجز الخلق عن الاتيان بمثله فكافوا في الذى جمعه من القرآن مجتمعين وفي حروف السنن ونقل نظم الكلام نصاً مختلفين فلم يصح تدوين ما اختلفوا فيه ، ولو طمعوا في ضبط السنن كما اقتدروا على ضبط القرآن لما قصروا في جمعها ، ولكنهم خافوا ان دونوا ما لا يتنازعون فيه ان يجعل العمدة في القول على المحدثين فيكتبوا ما خرج عن الديوان فتبطل سنن كثيرة فوسعوا طريق الطالب للأمة فاعتنوا بجمعها على قدر هناية كل واحد في نفسه فصارت السنن عندهم مضبوطات فمنها ما أصيب في النقل حقيقة الألفاظ المحفوظة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى السنن السالمة من الدل ، ومنها ما حفظ معناها ونسى لفظها ، ومنها ما اختلف الروايات في نقل ألفاظها واختلف أيضاً رواياتها في الثقة والمدالة وهى تلك السنن التى تدخلها الملل فاعتبر صحيحها من سقيمها أهل المعرفة بها على أصول صحيحة وأركان وثيقة لا يخلص منها طعن ولا يوهنها كيد كاذب . وهذا كلام في غاية المتانة .

(١) أى عنده وفي نظره ، وما بلغت اليه النظر أن الشيخين لم يخرجوا في الصحيحين شيئاً من حديث الامام أبى حنيفة مع أنهم أدركا صغيراً أصحاب أصحابه وأخذوا عنهم ، ولم يخرجوا أيضاً من حديث الامام الشافعى مع أنهما اتقيا بعض أصحابه ، ولا أخرج البخارى من حديث احمد إلا حديثين أحدهما تعليقاً والآخر نازلاً بواسطة مع أنه أدركه ولازمه . ولا أخرج مسلم في صحيحه عن البخارى شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله ولا عن احمد إلا قدر ثلاثين حديثاً ولا أخرج احمد في مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعى - وهو أصح الطرق أو من أصحابها - إلا أربعة أحاديث ، وما رواه عن الشافعى بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع أنه جالس الشافعى وسمع موطأ مالك منه وعد من رواة القديس ، والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القاطنين بروايتهم

وأنبأنا أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الحافظ قراءة عليه أنبأنا المعمر بن محمد بن الحسين أنبأنا أحمد بن علي الحافظ أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب أنبأنا محمد بن عبيد الله سمعت خلف بن محمد يقول سمعت إبراهيم بن معقل يقول.

شرقا وغربا ، وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيق أحاديثهم لولا عنايتهم بها لانه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء ، ومن ظن أن ذلك لتحاميمهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة كقول النوري في أبي حنيفة ، وقول ابن معين في الشافعي ، وقول الكراييسي في أحمد ، وقول الذهلي في البخاري ونحوها فقد حاطهم شعلوا ، وهذا البخاري لولا إبراهيم بن معقل النسفي وحماد ابن شاذان الحنفيان لكاد يفرد القريري عنه في جميع الصحيح سماعا ، كما كاد أن يفرد إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفي عن مسلم سماعا بالنظر إلى طرق سماع الكتابين من عصور دون طرق الاجازات فانها متواترة اليهما عند من يعتمد بالاجازة كما لا يخفى على من عني بهذا الشأن ، وما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمة تاريخه من أن أباحنيفة لتعدد في شروط الصحة لم يصح عنده إلا سبعة عشر حديثا فهو مكشوفة لا يجوز لأحد أن يفتري بها لان رواياته على تشده في الصحة لم تكن سبعة عشر حديثا فحسب بل أحاديثه في سبعة عشر سقرا يسمى كل منها بمسند أبي حنيفة خرجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث بأسانيدهم اليه ما بين مقل منهم ومكثر حسبما بلغهم من أحاديثه ، وقلماء وجد بين تلك الاسفار سفر أصغر من سنن الشافعي رواية العليحاوي ولان مسند الشافعي رواية أبي العباس الأصم اللذين عليهما مدار أحاديث الشافعي ، وقد خدم أهل العلم تلك المسانيد جمعا وتلخيصا وتخريجا وقراءة وسماعا ورواية فهذا الشيخ محدث الديار المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالح الشافعي صاحب الكتب الممتعة في السير وغيرها يروي تلك المسانيد السبعة عشر عن شيوخ له ما بين قراءة وسماع ومشافهة وكتابة بأسانيدهم الى مخرجها في كتابه (عقد الجان) وكذا يرويها بطرق محدث البلاد الشامية الحافظ شمس الدين بن طوولون في (الفهرست الاوسط) عن شيوخ له سماعا وقراءة ومشافهة وكتابة بأسانيدهم كذلك الى مخرجها ، وهما كافا زبني القطرين في القرن العاشر ، وكذلك جملة الرواية الى قرنا هذا من لهم عناية بالسنة . ولاشباع ذلك كلمة مقام آخر ،

سمعت أبا عبد الله البخارى يقول : كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه وسلم فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب .

فقد ظهر بهذا أن (قصد البخارى) كان وضع مختصر في الحديث وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث ، وأن شرطه أن يخرج ماصح عنده لأنه قال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ولم يتعرض للأمراً آخر ، وما سلم سنده من جهات الانقطاع^(١) والتدليس وغير ذلك من أسباب الضعف لا يخلو

وإنما ذكرنا هذا عرضاً إزالة لما عسى أن يماق بأذهان بعضهم من كلام ابن خلدون ، وما تلك المسانيد والكتب من متناول أهل العلم بيمينه وإن كنا في عصر تقاصرت الهمم فيه عن التوسع في علم الرواية . وكتاب « عقود الجواهر المنيمة » للحافظ المرتضى الزبيدى شذرة من أحاديث الإمام ، وللحافظ محمد عابد السندى كتاب « المواهب اللطيفة على مسند أبى حنيفة » في أربع مجلدات . أكثر فيه جداً من ذكر المتابعات والشواهد ورفع المرسل ووصل المنقطع وبيان مخرجى الأحاديث والكلام في مسائل الخلاف . ومن ظن أن ثقات الرواة هم رواة السنة فقط فقد ظن باطلاً . وقد جرد الحافظ العلامة قاسم بن قطلوبغا الثقات من غير رجال السنة في مؤلف حافل يبلغ أربع مجلدات ، وهو بمن أقر له الحافظ ابن حجر وغيره بالحفظ والاتقان والله أعلم .

(١) قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة : وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والاوزاعي حتى جاء الشافعى فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره قال أبو داود : فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمراسيل يحتج بها وليس هو مثل المتصل في القوة اهـ . وقد ذكر ابن جرير وغيره أن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعة حدثت بعد المائتين اهـ . قال ابن عبد البر : كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول فراسيل سمع بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعى عندهم صحاح ، ثم ذكر كلام النخعى الذي خرجه الترمذى من أنه إذا قال قال عبد الله وأرسل فسمعه من جماعة بطرق إليه وإذا أسند فبسنده فقط ، وقال إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أن مرسل الإمام

إما أن يسمى صحيحاً أو لا يطلق عليه اسم الصحة فإن كان يسمى صحيحاً فهو شرطه على ما صرح به ولا عبرة بالعدد وإن لم يطلق عليه اسم الصحة فلا تأثير للعدد لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة ، ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة .

وأما (شرط مسامح) فقد صرح به في خطبة كتابه (١) .

ومالك أول من مسنده لأن في هذا الظاهر ما يدل على أن مراسيل النخعي أقوى من مسانيد ، وهو لم يرد كدلت إلا أن إبراهيم ليس بمعيار على غيره اه . من الخليل : قال العجلي : مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً اه . واحتج بالمرسل أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه وكذلك الشافعي وأحمد وأصحابهما إذا اعتضد بمسند آخر أو مرسل آخر بمناه عن آخر فيدل على تعدد الخرج أو وافقه قول بعض الصحابة أو إذا قال به أكثر أهل العلم فإذا وجد أحد هذه الأربعة دل على صحة المرسل . ذكره ابن رجب ، ثم قال : وأعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب فإن الحفاظ الماييريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا وهو ليس بصحيح على طريقهم (ومصطلحهم) لا تقطاعه وعدم اتصال اسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الفقهاء فرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوى الظن بصحة ما دل عليه فاحتج به مع ما احتج من القرائن ، وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ وقد سبق قول أحمد في مراسلات ابن المسيب أنها صحاح ، ومثله في كلام ابن المديني وغيره اه . ورد مرسل التابعي قول بعض الظاهرية ، ومن رد المرسل فقد رد شطر السنة ، ولا يضر الانقطاع في المرسل المقبول ، وتفصيل المذاهب وأدلتها في المرسل في (جامع أحكام المراسيل) للحفاظ العلاني وغيره .

(١) حيث قسم الأحاديث ثلاثة أقسام : الأول ما رواه الحفاظ المتقنون ، والثاني ما رواه المستودون المتوسطون في الحفظ والانتان ، والثالث ما رواه الضعفاء المتركون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني ، وأما الثالث فلا يعرج عليه ، فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم فذهب الحاكم والبيهقي إلى أن

وأما (أبو داود ودين بعده) فهم متقاربون في شروطهم فلنقتصر على حكاية قول واحد منهم والباقيون مثله : أنبأنا أبو العلاء محمد بن جعفر بن عثيل البصري عن كتاب أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار أنبأنا أبو عبد الله محمد بن علي الحافظ سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد الغساني يقول سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز الهاشمي يقول سمعت أبا داود في رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها

المنية احترمت مسلماً رحمه الله قبل إخراج القسم الثاني ، وارتأى القاضي عياض أنه استوفى في كتابه ما وعد واستحسنه النووي ، وعلى هذا يهون أمر ما يورد عليه جريانه على ما وعد من إخراج حديث الطبقة المتفاوتتين في الصحة ، إلا أنه تكون الصحة عنده بحيث تشمل الحسن كما هي كذلك عند ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا نص منه على ذلك . قال ابن سيد الناس : أبو داود اجتنب الضعيف الواهي وأتى بالتسمين الأول والثاني فأشبهه مسلم ، يعني أن في مسلم الصحيح والحسن . قال العراقي إن مسلماً التزم الصحة في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث خرجه فيه بأنه حسن عنده لقصور الحسن عن الصحيح ، وأبو داود قال وما سكت عنه فهو صالح ، والصالح قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً عند من يرى الحسن رتبة دون الصحيح ، ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحاً فكان الاحتياط أن لا يرتفع عما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أن رأيه هو الثاني اهـ . واستقر مصطلح المتأخرين على أن ما يشمل من صفات القبول أعلاها فهو الصحيح لذاته ، وما خف فيه الضبط فإن جبر بمساو أو أقوى فصحيح لغيره ، وإن لم يجبر فحسن لذاته ، وإن قامت قرينة ترجح جانب القبول فيما يتوقف فيه فحسن لغيره ، وليس المستور في كلام مسلم هو المستور عند المتأخرين لانه غندهم المجهول الحال بأن لا يوثق وإن روى عنه اثنان وزال بهما جهالة العين ، وشروط الصحة الاتصال والعدالة والضبط مع السلامة من الشذوذ والعلّة . قال ابن دقيق العيد والآخران زادها أصحاب الحديث ، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء فإن كثيراً من الرجال التي يعمل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء اهـ . نقله العراقي عن اقتراحه .

جواباً لهم : سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في هذا الباب فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين وأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً واحداً أو حديثين وإن كثرت في الباب أحاديث صحيح فانه يكبر وإنما أردت قرب منفعة ، وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ^(١) فان ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس فيما خرجته فاعلم أنه

(١) قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب ، والغرائب التي خرجها فيها بعض المذاكير ولا سيما في كتاب الفضائل ، ولسكنه يمين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منقرد ، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصاب ومحمد بن السائب السكبي ، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق بن أبي فروة وغيره ، وقد قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة : ليس في كتاب السنن الذي صنفته من متروك الحديث شيء وإذا كان فيه حديث منكر يبين أنه منكر ، ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له أو لمتروك متفق على تركه فانه قد خرج لمن قد قيل فيه انه متروك ولمن قد قيل فيه انه متهم بالكذب ، وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من أجمع على ترك حديثه وحكى مثله عن النسائي ، والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ومن بهم قليلاً ومن بهم كثيراً ، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً ويبين ذلك ولا يسكت عنه ، وقد خرج حديث كثير ابن عبد الله المزني ولم يجمع على ترك حديثه بل قد فواه قوم وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب . وحكى الترمذي في العمل عن البخاري أنه قال في حديثه في تكبير صلاة العيدين هو أصح حديث في هذا الباب قال وأنا

حديث واه إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر فاني لم أخرج الدارق لأنه
يكثّر على المتعلم ، ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري . وذكر باقي الرسالة .
وقد روينا عن أبي بكر بن داسه أنه قال سمعت أبا داود يقول : كتبت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ماضمت هذا
الكتاب ، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح
وما يشبهه وما يقاربه . وذكر تمام الكلام .
وهذا القدر كافٍ في الإيلاء إلى مراءهم في تأسيس قواعدهم لمن رزق النظر
السليم وأعين ببعض الذكاء والفتنة ^(١) .

أذهب إليه ، وأبو داود قريب من الترمذي في هذا بل أشبه انتقاداً للرجال منه ،
وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا لمن
فحش خطئه وكثر ، وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط ومن في
حفظه بعض شيء وتكلم فيه بحفظه لكنه يتحري في التخريج عنه ، ولا يخرج
عنه إلا ما لا يقل إنه مما وهم فيه ، وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك وهو أن
لا يخرج إلا للثقة الضابط ولمن ندر وهمه ، وإن كان قد اعترض عليه في بعض
من خرج عنه . انتهى بحرفه .

(١) وأما فرق ما بين الحنسة من التصدد : فغرض البخاري تخرج الأحاديث
الصحيحة المتصلة واستنباط الفقه والسيرة والتفسير فذكر عرضاً الموقوف والمعاقد
وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء الرجال فتقطعت عليه متون الأحاديث وطرقها
في أبواب كتابه . وقصد مسلم تكويد الصحيح بدون تعرض الاستنباط فجمع
طرق كل حديث في موضع واحد لينضح اختلاف المتون وتشعب الاسانيد على
أجود ترتيب ولم تنقطع عليه الأحاديث . وهمة أبي داود جمع الأحاديث التي
استدل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام فصنف سنده وجمع فيها الصحيح
والحسن واللين والصالح للعمل وهو يقول : ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع
الناس على تركه اهـ . وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ، وما كان فيه علة بينها ،
وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب ، وما سكت
عنه فهو صالح عنده ، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه . ولهج الترمذي الجمع
بين العارقتين فكانه استحسن طريقة الشيخين حيث بينا وما أهمما ، وطريقة

فان قيل إن كان الامر على ما مهدت وأن الشيخين لم يلتزما استيعاب جميع ما صح بل لم يودعا كتابيهما إلا ما صح (١) فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم

أبى داود حيث جمع كل ما ذهب اليه ذاهب فجمع كلتا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار ، واختصر طرق الحديث فذكر واحداً وأوماً إلى ما عداه ، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو منكر ، وبين وجه الضعف أو أنه مستفيض أو غريب . قال الترمذى : ما أخرجت في كتابى هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء سوى حديث « فان شرب في الربعة فاقتلوه » وحديث « جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سقر » ه . ومعاًوم أن أخذ الفقيه بحديث تصحيح له ، ومن الغريب أن ابن حزم أخذ بهما بعد دهور وتبجح على جماهير الفقهاء الذين تركوا همدى القرون وتحامل عليهم ، على أنه يجهل الترمذى وابن ماجه ولم يظفر بسننهما على ما يقال ، ويقول في حديث فيه الترمذى : ومن أبو عيسى ؟ . والنسائى على تأخره زمناً ذكره بعضهم بعد الصحيحين في المرتبة لانه أشد انتقاداً للرجال من الشيخين وأقل حديثاً مستقداً بالنظر إلى من بعد الشيخين ، ويحسن بيان العلة . وكان البخارى نظر في رأى وتفقه على فقهاء بخارى من أهل رأى وحفظ تصانيف عبد الله بن المبارك صاحب أبى حنيفة قبل خروجه من بخارى لطالب الحديث ولقى في رحلته فقهاء الفرق حتى اجتهد لنفسه بنفسه ، ولما عاد حسده علماء بلده شأن كل من يرتحل للعلم ويعود إلى أهله بالجزم منه حتى أمسكوا له فتوى كان أخطأ فيها فأخرجوه من بخارى بسببها فاققلب عليهم وجرى بينه وبينهم ما جرى كما سبق له مثله مع المحدثين في نيسابور فأخذ يمدى بعض تشدد نحوهم في كتبه مما هو من قبيل نقشة مصدور لا تقوم بها الحجة ويرجى عفوها له ولهم سائحهم الله . وأوداود تفقه على فقهاء العراق وعظم مقداره في الفقه ، وهما - أعنى البخارى وأبا داود - أفقه الجماعة رحيمهم الله وأغدى عليهم سجال الرحمة ولهم على الامة أعظم منة بما خدموا السنة .

(١) أى عندهما وإن انتقد بعض الحفاظ جملة أحاديث مما خرجا ، وعدة ذلك سوى المعلق والموقوف مائتان وعشرة أحاديث اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً واختص البخارى بثمان وسبعين ومسلم بمائة ، ووجه الانتقاد من جهة اختلاف الرواة في رجال الاسناد وزيادة ونقصاً أو تغييراً لبعض الرجال أو تفرد بعضهم

فيهم نحو فليح بن سليمان وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار واسماعيل بن أبي
أويس عند البخاري ، ومحمد بن إسحاق بن يسار وذويهم عند مسلم ؟

قلت : أه الأيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف
فظاهر غير أنه لم يبلغ ضعفهم حدًّا يرد به حديثهم ، مع أننا لا نقر بأن البخاري
كان يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوع من أنواع الضعف ولو كان ضعف
هؤلاء قد ثبت عنده لما خرج حديثهم ^(١) ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف

بزيادة في المتن عن هو أكثر أو أضعف أو تنفرد من ضعف مطلقاً أو وهم بعض
رجاله ، وألف في تمحيص ذلك الزين العراقي ، وبسط ابن حجر في مقدمة الفتح
وجه الجواب عنها ، ولا يخفى أن هذا سوى ما أخرجاه وترجّح عند المجتهد خلافة
وذلك لا ينافي الصحة عند المحدثين لأن الترجيح راجع إلى فهم المتن وإلى علل
لا ينفصلها الحديث قاذحة ، وفي (الانصار والترجيح لأذهب الصحيح) لبسط
ابن الجوزي جملة أحاديث مما لم يأخذ بها الشافعية من أحاديث الصحيحين لما
ترجّح عندهم مما يخالفها ، وكذلك في بقية المذاهب ، وذلك معترك أنظار المجتهدين .
(١) وفيمن تكلم فيه من رجالها كثرة انفرد البخاري بثمانين رجلاً ومسلم
بمائة وستين رجلاً واشتركا في أناس ، ووجه التكلم فيهم إما البدعة أو الجهالة
أو الغلط أو المخالفة أو التندليس والارسال ، وأجابوا عنها بأن هؤلاء في الشواهد
والمتابعات دون الأصول أو الرواية عنهم قبل أن يطرأ عليهم سبب الضعف
كالاختلاط أو لعلو سندهم مع صحة المتن بطريق لا كلام فيه أو أن الضعف لم
يثبت عندهما ، وفي مقدمة فتح الباري « بسط تراجم هؤلاء مع دفع ما رموا
به من أسباب الضعف قدر المستطاع .

وليس يخفى من شأنهما الرفيع وجود بعض أخذ ورد في كتابيهما لأنهما
غير معصومين . وقد مات البخاري ولم يفرغ من تبويب كتابه تبويهاً نهائياً .
قال الحافظ أبو الوليد الباجي في كتابه (أسماء رجال البخاري) حدثنا الحافظ
أبو ذر الهروي حدثنا الحافظ أبو إسحاق المستعلي استنسخ كتاب البخاري
من أصله الذي عند الفربري فرأيت أشياء لم تتم وأشياء مببغة منها تراجم لم يثبت
بعدها شيئاً وأحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض . قال الباجي :
ومما يدل على صحة ذلك أن رواية المستعلي والسرخسي والكشميرني وأبي زيد

متباينة متعددة وأهل العلم مختلفون في أسبابه أما الفقهاء فمدارك الضعف عندهم محصورة وجعلها منوط بمراجعة ظاهر الشرع ، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم وهي عند الفقهاء غير معتبرة^(١) ثم أئمة النقل أيضاً على اختلاف مذاهبيهم

المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوها من أصل واحد وإنما ذلك بحسب ما قد رأى كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع فأضافها إليه ، وبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث ، قال الحافظ ابن حجر : وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة اه . وتروى الشراح يلجأون إليها أيضاً إذا استمصى عليهم وجه الدفع عن وهم أو غلط في الكتاب . ويزيد عدد أحاديث البخاري في رواية الفربري على عدده في رواية إبراهيم بن معقل النسفي بمائتين ، ويزيد عدد النسفي على عدد حماد بن شاكر النسفي « وهو الصواب » بمائة كما ذكره العراقي ، واختلفوا هل هذا رواية أم فوت . ومما يجب التنبيه إليه أنه ساق كثير من المسندين في أنبأهم رواية صحيح البخاري بطريق الحنفية إلى الحافظ المستغفرى عن حماد بن شاكر هذا ، لكن المستغفرى لم يدركه لأن وفاة ابن شاكر سنة ٣١١ كما قال ابن نقطة في التقييد قبل أن يولد جعفر بن محمد المستغفرى بمدة كبيرة بل يرويه عن أبيه عن أحمد بن ربيع النسوى عنه .

(١) ومن هنا قال ابن الهمام بمدان ذكر ما نقلناه عنه في الترجيح : ثم حكمهما أو حكم أحدهما بأن الراوى المعين مجتمع تلك الشروط مما لا يقطع فيه بمطابقة الواقع فيعجز كون الواقع خلافه ، وقد أخرج مسلم عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح ، وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فدار الأمر في الرواة على اجتهد العلماء فيهم ، وكذا في الشروط حتى أن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه هذا الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه الآخر ، نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يحتج بأمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع عليه الاكثر ، أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوى فلا يرجع إلا إلى رأى نفسه فما صح من الحديث في غير الكتابين يعارض ما فيهما اه . وقال ابن أمير الحاج في شرح التحرير ما معناه : ثم مما ينبغي التنبيه له أن أصحيتهما على ما سواهما تنزلاً إنما تكون بالنظر إلى من بعدهما لا المجتهدين المتقدمين عليهما فإن هذا مع ظهوره قد يخفى

وتباين أحوالهم في تماطى اصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها قرب راور هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن اسماعيل القطان وبالعكس وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ومن عندهما يتلق معظم شأن الحديث . وأما البخاري فكان وحيد دهره وقريع عصره إتقاناً وانتقاداً وبحناً وسبراً ، وبعد إحاطة العلم بمكاتبه من هذا الشأن لا سبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب ، ثم له أن يقول : هذا السؤال لا يلزم لأني قلت لم أخرج إلا حديثاً متفقاً على صحته ^(١) ولم أقول لا أخرج إلا حديث من اتفق على عدالته لأن ذلك

على بعضهم أو يغالط به ، والله سبحانه أعلم اه . يريد أن الشيعيين وأصحاب السنن جماعة متعاصرون من الحفاظ أتوا بعد تدوين النسخة الاسلامي واعتنوا بقسم من الحديث وكان الأئمة المجتهدون قبلهم أوفر مادة وأكثر حديثاً ، بين أيديهم المرفوع والموقوف والمرسل وفتاوى الصحابة والتابعين ، ونظار المجتهد ليس بقاصر على قسم من الحديث ، ودونك الجوامع والمصنفات في كل باب منها تذكر هذه الأنواع التي لا يستغنى عنها المجتهد ، وأصحاب الجوامع والمصنفات قبل السنة من الحفاظ أصحاب هؤلاء المجتهدين وأصحاب أصحابهم ، والنظر في أساسها كان أمراً هيناً عندهم لما وطبقتهم ، لاسيما واستدلال المجتهد بحديث تصحيح له ، والاحتجاج إلى السنة والاحتجاج بها إنما هو بالنظر إلى من تأخر عنهم فقط والله أعلم . ومما يلفت إليه النظر هنا أن بعض الحفاظ المتأخرين يتساهلون في عزو ما يروونه إلى الأصول السنة وغيرها على اختلاف عظيم في اللفظ والمعنى . قال العراقي في شرح الفقيه : إن البيهقي في السنن والمعرفة والبعوى في شرح السنة وغيرهما يروون الحديث بألفاظهم وأسانيدهم ثم يزونه إلى البخاري ومسلم مع اختلاف اللفاظ والمعاني فهم إنما يريدون أصل الحديث لا عزو ألفاظه اه . ومن هذا القبيل قول النوروى في حديث « الأئمة من قريش » أخرجه الشيخان ، مع أن لفظ الصحيح « لا يزال هذا الأمر في قريش » بقي منهم اثنان « وبين اللفظين والمعنيين تفاوت عظيم كما ترى .

(١) يعني ما يلزم أن يكونوا متفقين على صحته لاتفاقهم على أن ما اجتمع فيه مثل اوصاف رواة هذا صحيح ، قال ابن الصلاح في مثل هذا المقام : اراد والله أعلم أنه لم يضع في كتابه إلا الاحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح

يتعذر لاختلاف الناس في الاسباب المؤثرة في الضعف . ثم قد يكون الحديث عند البخاري ثابتاً وله طرق بعضها أرفع من بعض غير أنه يجيد أحياناً عن الطريق الاصح انزوله أو يسأم تكرار الطرق إلى غير ذلك من الاعذار . وقد صرح مسلم بنحو ذلك .

قرأت على محمد بن علي بن احمد القاضى أخبرنى احمد بن الحسن بن احمد البكرخى إذهنا عن أبى بكر أحمد بن محمد البرقائى حدثنا الحسين بن يعقوب الفقيه حدثنا احمد بن طاهر الميافيجى حدثنا أبو عثمان سعيد بن عمرو قال : شهدت أبا زرعة الرازى ذكر كتاب الصحيح الذى ألفه مسلم بن الحجاج بم الفضل الصائغ على مثله فقال لى أبو زرعة : هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به ألفوا كتاباً لم يسبقوا اليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها . وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لى أبو زرعة : ما يعد هذا من الصحيح يدخل فى كتابه أسباط بن نصر ! ثم رأى فى الكتاب قطن بن نسير فقال لى وهذا أطم من الاول قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جملها عن أنس ، ثم نظر فقال : يروى عن احمد بن عيسى المصرى فى كتاب الصحيح ! قال لى أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر يشكون فى أن احمد بن عيسى - وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول الكذب - ثم قال لى يحدث عن هؤلاء ويترك محمد ابن عجلان ونظراؤه ويطرق لأهل البدع عليها فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا من كتاب الصحيح ! ورأيت يذم من

المجمع عليها وإن لم يظهر إجماعها فى بعضها عند بعضهم اه . يعنى متى وجد فى رواية حديث العدالة والضيطة والانصال مع عدم الشذوذ والاهلة فليس أحد ينفى صحة هذا الحديث ، وأما ان نرسل بشرطه ونحوه فما اختلفوا فى صحته فلا يعرج عليه ، وقول المتأخرين هذا متفق عليه يعنون (فى مصطلحهم) أنه أخرجه الشيخان .

وضع هذا الكتاب^(١) فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن

(١) ذكر الحافظ عبد القادر القرشي في كتاب الجامع من طبقاته فائدة جلية تتعلق بهذا المقام نقلها هنا وهي : حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتمل على أنواع منها التورك في الجلسة الثانية فضعفه الطحاوي لحديثه في بعض الطرق عن رجل عن أبي حميد ، قال الطحاوي فهذا ينقطع على أصل مخالفنا وهم يردون الحديث بأقل من هذا . قلت : ولا يتجوه علينا لحديثه في مسلم فقد وقع في مسلم أشياء والتجوه لا يقوى عند الاضطرام فقد وضع الحافظ الرشيد المطار كتاباً على الاحاديث المقطوعة المخرجة في مسلم سماه (القوائد المجموعة في شأن ما وقع في مسلم من الاحاديث المقطوعة) سمعته على شيخنا أبي اسحاق ابراهيم بن محمد بن عبد الله الظاهري سنة اثني عشرة وسبعماية بسجاعة من مصنفه الحافظ رشيد الدين بقراءة فخر الدين أبي عمرو عثمان المقدالي وبينها الشيخ محيي الدين في أول شرح صحيح مسلم ، وما يقوله الناس إن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة هذا أيضاً من التجوه ولا يقوى فقد روى مسلم في كتابه عن ابي بن ابي سليم وغيره من الضعفاء فيقولون إنما روى عنهم في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات ، وهذا لا يقوى لان الحافظ قال الاعتبار والشواهد والمتابعات أمور يترفعون بها حال الحديث ، وكتاب مسلم انتم فيه الصحيح فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة ، واعلم أن (ان وعن) مقتضيان للانقطاع (أي من المدلس) عند أهل الحديث ، ووقع في مسلم والبخاري من هذا النوع شيء كثير فيقولون على سبيل التجوه ما كان من هذا النوع في غير الصحيحين فنقطع وما كان في الصحيحين فجمعول على الاتصال ، وروى مسلم في كتابه عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة بالعمنة . وقد قال الحافظ : أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلس في حديث جابر فما كان بصيغة العمنة لا يقبل ذلك ، وقد ذكر ابن حزم وعبد الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير : علم لي على أحاديث سمعتها من جابر حتى أسمعها منك فعلم له على أحاديث أظن أنها سبعة عشر حديثاً فسمعها منه ، قال الحافظ : فما كان من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر فصحيح ، وفي مسلم من غير طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر بالعمنة أحاديث ، وقد روى مسلم أيضاً في كتابه عن جابر وابن عمر

الحجاج إنكار أبي زرعة عليه وروايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري فقال لي مسلم إنما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر وقطن وأحمد ما قد رآه الثقات عن شيوخهم

في حجة الوداع أن النبي صلى الله عليه وسلم توجه إلى مكة يوم النحر فطاف طواف الافاضة ثم صلى الظهر بمكة ثم رجع إلى منى ، وفي الرواية الاخرى أنه طاف طواف الافاضة ثم رجع فصلى الظهر بمكة ، فيتجوّهون ويقولون أعادها البيان الجواز وغير ذلك من التأويلات ، قال ابن حزم في هاتين الروايتين : احدهما كذب بلا شك ، وروى مسلم أيضاً حديث الاسراء وفيه (ذلك قبل أن يوحى اليه) وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظة وضعفوها ، وقد روى مسلم أيضاً (خالق الله التوبة يوم السبت) واتفق الناس على أن يوم السبت لم يقع فيه خلق وأن ابتداء الخلق يوم الاحد ، وفي مسلم أيضاً عن أبي سفيان أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أسلم (يا رسول الله اعطني ثلاثاً تزوج ابنتي أم حبيبة وابني معاوية اجعله كتاباً وأمرني أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ما سأله) الحديث . وفي هذا من الوجه ما لا يخفى فأم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بالحبيشة وأصدقها النجاشي . . والقصة مشهورة ، وأبو سفيان إنما أسلم عام الفتح وبين الهجرة والفتح عدة سنين . . وأما امارة أبي سفيان فقد قال الحفاظ إنهم لا يعرفونها فيجبون على سبيل التجوّه بأجوبة غير طائفة فيقولون في إنكار ابنته اعتقد أن إنكارها بغير إذنه لا يجوز وهو حديث عهد بكفر فأراد من النبي صلى الله عليه وسلم تحديد النكاح ، ويذكرون عن الربيع بن بكار بأسانيد ضعيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره في بعض الغزوات بهذا لا يعرف ، وما حملهم على هذا كله إلا بعض التعصب ، وقد قال الحفاظ إن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي فأناكر عليه وتغيظ وقال سمعته الصحيح فجعلت ساماً لاهل البدع وغيرهم فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون هذا ليس في صحيح مسلم ، فرحم الله أبا زرعة غمد نطق بالصواب فقد وقع هذا ، وما ذكرت ذلك كله إلا لانه وقع بيني وبين بعض المخالفين بحث في مسألة التورك فذكر لي حديث أبي حميد المدكور أولاً فأجبت بتضعيف الصحابي له وقال أو يصح أن تقول الطحاوي يضعف ومسلم يصحح ! الله يغفر لي وله آمين اه . . ولا يحط من مقداره العظيم وجود بعض ما يلقه فيما خرج له لانه على جلالته غير معصوم .

إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم
بنزول فأقتصر على أولئك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات .

وقدم مسلم بعد ذلك الرى فبلغنى أنه خرج إلى أبى عبد الله محمد بن مسلم
ابن واره فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب وقال له نحواً مما قال لى أبو زرعة فاعتذر
اليه مسلم وقال له : إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحيح ولم أقل ان ما لم
أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب ضعيف ، ولكن إنما خرجت هذا من الحديث
الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عنى ولا يرتاب فى صحتها ، ولم أقل
إن ما سواه ضعيف . أو نحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم فقبل عذره وحذته .

تم كتاب شروط الأئمة الخمسة للحافظ أبى بكر محمد بن موسى الحازمى

صورة ما فى آخر الاصل من السماعات

(١) قرأت هذا الجزء على الشيخ الامام العالم الحافظ النسابة شرف الدين أبى
محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبى الحسن الديلمى عرضاً بأصل سماعه من أبى
الحسن السعدى عن مصنفه إجازة وصح ذلك فى يوم الاثنين منتصف شوال سنة
ثلاث وثمانين وستائة بالقاهرة وكتب يوسف بن الزكى عبد الرحمن المزى عفا الله عنه .
(٢) أخبرنا به جماعة من شيوخنا إجازة عن ابن البالى وابن الحرستافى
إجازة عن المزى وكتب يوسف بن عبد الهادى .

(١) بخط الحافظ الكبير أبى الحجاج المزى صاحب تهذيب السكال والاطراف .

(٢) بخط الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادى المعروف بالجمال بن المبرد .

انتهى التعليق على (شروط الأئمة الخمسة) عام ١٣٤٥ بالقاهرة

على يد الفقير اليه سبحانه محمد زاهد السكاوى عنى عنه

تم أعدت النظار فيه عند إعادة طبعه فزدت زيادات

فى بعض المواضع نفع الله به المسلمين وآخر

دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(تم طبعهما والحمد لله فى مطبعة القديسى ومطبعة السعادة)

فهرس

(شروط الأئمة الستة لابن طاهر)
(وشروط الأئمة الخمسة للحازمي)

وتعليقاتهما : ت

الصفحة

- ٢ ترجمة الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي
- ٣ ترجمة الحافظ الحازمي
- ٥ تراجم الأئمة الستة : البخاري ومسلم .
- ٦ ترجمة أبي داود . الترمذي . النسائي
- ٧ ترجمة ابن ماجه
- ١٠ فاتحة (شروط الأئمة الستة) . شروط البخاري ومسلم .
- ١١ ت وجه إزالة الامام مسلم الشبهة عن بعض المرويات
- ١٢ شروط أبي داود
- ١٣ شروط الترمذي (١٣ ت) صنيع المجد بن تيمية في منتقى الاخبار .
- ١٤ نقد كلام الحاكم فيما قدره شرطاً للبخاري ومسلم
- ١٦ ابن ماجه
- ١٧ الكلام على سنن أبي داود والترمذي
- ١٨ شروط النسائي
- ٢٠ مقدمة (شروط الأئمة الخمسة) .
- ٢٠ ت أول من صنف في شروط الأئمة .
- ٢١ ت سبب عدم عد ابن ماجه والموطأ من الاصول ، وكامة في تفضيل أحاديث الصحيحين ونفاضلهما ، وما جرى للبخاري مع شيخه الذهلي .
- ٢٢ إبطال دعوى أن شرط الشيخين أن لا يخرجوا إلا حديثاً سمعاه من عدلين وكل واحد منهما رواه عن عدلين كذلك إلى أن يتصل الحديث على هذا القانون بالرسول ﷺ ، (٢٢ ت) انتقاد الرواة بأشغالهم بما لا يحسنون .

٢٣٠ ت مذهب بعض النظار ومتأخرى المعتزلة إلى أن شرط الصحيح أن يرويه

عدلان عن عدلين وهكذا إلى الرسول ﷺ واستدلوا لهم على ذلك .

٢٤ أقسام الحديث الصحيح التي وضعها الحاكم ، ولم يصب فيها .

٢٤ ت الرد على الحاكم فيما قدره شرطاً للشيخين (البخارى ومسلم) .

٢٥ ت خطأ ابن الصلاح في قوله : إن ما أخرجه الشيخان فهو في أعلى مراتب

الصحة ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم .

٢٦ ت التصحيح والتضعيف في القرون الأخيرة .

٢٨ وهم الحاكم في عده حارثة بن مالك الانصارى في الصحابة وخطأ ابن عبد البر

والامير ابن ماكولا في تقليد الحاكم في ذلك .

٢٩ الثناء على الامام احمد في تركه التقليد حيث ذاكر ابن المدينى في تفضيل

الامام مالك على سفيان .

٢٩ ت توثيق الواقدى .

٢٩ ت سعة معرفة الامام مالك برجال المدينة وما وقع له مع الامام محمد .

٣١ باب في إبطال قول من زعم أن شرط البخارى إخراج الحديث عن عدلين

وهلم جرا إلى أن يتصل الخبر بالنبي صلى الله عليه وسلم .

٣١ ت كلمة في غرائب الصحيحين .

٣٣ ت مقايسة بين شرط البخارى وغيره من الائمة أصحاب المذاهب .

٣٥ الكلام على حديث (إنما الاعمال بالنيات) .

٣٦ ت خوف بعض المتهوسين إلى الاخذ بأول حديث يبلغهم .

٣٧ إيراد بعض الائمة خمسين وجهاً في ترجيح حديث على آخر .

٣٧ إثبات التواتر في الاحاديث عسر جداً .

٣٧ ت تساهل من ألف في المتواتر .

٣٨ باب الشروط التي من اتصف بها لزم قبول خبره وإخراج حديثه .

٤٠ ت بيان المراد من نسبة الكذب إلى الراوى في كتب الجرح والتعديل .

- ٤١ ت بحث في التندليس منقول من « جامع النحصيل لأحكام المراسيل للملائى » .
- ٤٣ مذاهب الأئمة الخمسة في كيفية استنباط مخارج الحديث .
- ٤٣ طبقات أصحاب الزهري الخمسة ، ومن يخرج حديثهم من الأئمة الخمسة .
- ٤٤ ت قطعة من رسالة أبي داود إلى أهل مكة .
- ٤٥ ت الرواية عن المجهول نقلا عن « شرح علل الترمذى لابن رجب »
- ٤٧ قبول خبر الواحد وعدم اعتبار العدد .
- ٤٧ بحث يتعلق بترك البخارى اخراج كثير من الصحيح واعتذاره عن ذلك .
- ٤٨ ت كثرة طلاب الحديث في عهد البخارى وقبله نقلا عن « الحديث الفاصل للراهمزى » . وسبب عدم جمع السنة كما جمع القرآن .
- ٤٩ ت العلة في عدم اخراج الشيخين والامام احمد حديث الأئمة المجتهدين .
- ٥٠ قصد البخارى فيما جمعه في صحيحه وضع مختصر في الحديث .
- ٥٠ ت نقد لما حكاه ابن خلدون من أن أباحنيفة لم يصح عنده إلا سبعة عشر حديثاً .
- ٥١ ت القول في الحديث المرسل وأحكامه .
- ٥٢ شروط الامام مسلم وأبي داود ومن بعده .
- ٥٤ شرط الترمذى وغيره نقلا عن « شرح علل الترمذى لابن رجب » .
- ٥٥ ت فرق ما بين الأئمة الخمسة من المقاصد في تخرىج الاحاديث .
- ٥٦ الجواب عن تخرىج الشيخين حديث جماعة تكلم فيهم .
- ٥٦ ت ما انتقد من أحاديث الصحيحين .
- ٥٧ ت موت البخارى قبل تببيض صحيحه ، واختلاف النسخ في التقديم والتأخير .
- ٥٨ ت أفضلية الصحيحين إنما هي بالنظر إلى من بعدهما لا المجتهدين المتقدمين .
- ٥٩ ت تساهل بعضهم في عزو الحديث إلى أحد الأصول مع اختلاف في اللفظ والمعنى .
- ٦٠ قول الحافظ أبي زرعة في الشيخين وإنكاره على الامام مسلم .
- ٦١ ت ماجرى بين الحافظ القرشى وبعضهم في حديث أخرجه مسلم وضعفه الطحاوى .
- ٦٣ معاتبه ابن واره مسلماً على صحيحه ، واعتذار الامام مسلم عن ذلك . (انتهى)

مطبوعات

مكتبة الفتنة

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (١٢ جزءاً) .
مجمع الشعراء العربيات . ومنه المؤلفات والختلاف في أسماء الشعراء وشعرهم للأمدى .
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي (في الزيادات على كتب السنن الستة) ١٠ أجزاء .
فتاوى السبكي (جزآن) .
عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير لابن سيد الناس (جزآن) .
ديوان المعاني لأبي هلال العسكري (في الشعر والنثر وتقدمها) جزآن .
الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (في الفرق بين ما يظن مترادفاً) .
ديوان السرى الرقاء .
مناظرة لغوية أدبية بين الاساتذة : المغربي والبستاني والكرملی .
ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى للطبرى .
منجد المقرئين ومرشد الطالبين وطبقات قراء العشرة لابن الجزرى .
شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (ثمانية أجزاء) .
كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس للعجائلى .
شرح أدب الكاتب للجوالقي .
تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد المسمى بالتقصى لابن عبد البر .
الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة .
القصد والأهم في أنساب العرب والعجم ، والانباء على قبائل الرواة لابن عبد البر .
الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء : مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم لابن عبد البر .
إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين (ﷺ) لابن طولون .
المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة للشيخ محمد عبد الباقي الانصارى الكسوى .

- مجازن الاسلام للبخارى . ومراتب الاجماع لابن حزم مع نقده لابن تيمية .
- الاعلان بالتويع من ذم التاريخ للسخاوى (وهو كتحاريخ للتاريخ الاسلامى) .
- ترجمة مؤلف الضوء الالامع شمس الدين السخاوى .
- الكشف عن مساوى المتنبي للصاحب بن عباد ، وذم الخطأ فى الشعر لابن فارس .
- تبدين كذب المفترى فيما نسب للامام الاشعري (المعروف بطبقات الاشاعرة) لابن عساكر .
- شروط الائمة الستة (البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه) لابن طاهر المقدسى . وشروط الائمة الخمسة للحازمى .
- انتقاد (المغنى عن الحفظ والكتاب) للقندسى .
- جنى الجنتين فى تمييز نوعى المثنيين المعجى (وهو كمعجم للمثنيات العربية) .
- أخبار الظراف والمتماجنين (من الرجال والنساء) لابن الجوزى .
- رسائل تاريخية لابن طولون : من تاريخ الشام والتاريخ العام .
- الحث عن التجارة والصناعة والعمل والرد على من يدعى التوكل بترك العمل للخلال .
- ذبول تذكرة الحفاظ للحسينى وابن فهد والسيوطى والطهطاوى .
- دفع شبه التشبيه لابن الجوزى .
- بيان زغل العلم والطلب للذهبي .
- تحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان ، ورسالة فى النحو للصناديقى .
- المتوكلى فيما وافق من العربية اللغات العجمية . وأصول الكلمات اللغوية للسيوطى .
- التطفيل وأخبار الطفيليين وأشعارهم للخطيب البغدادى .
- المبهج فى شعراء الحماسة لابن جنى .
- المسائل والاجوبة لابن قتيبة .
- الطب الروحاني لابن الجوزى .
- الدرة المضية فى الرد على ابن تيمية للسبكي .
- الاسعاد بالاسناد للشيخ محمد عبد الباقي الانصارى الاشكنوى